

انطلاقاً من مبدأ الشفافية التي ينتهجها مصرف ليبيا المركزي للتفاعل مع المواطنين والرد على استفساراتهم وتساؤلاتهم مباشرة عن طريق المصرف المركزي ودون الانجرار خلف بعض الأخبار التي يتم تداولها في بعض الأحيان بطريقة خاطئة ووفقاً لمصادر غير مسؤولة .. عليه يمكنكم استخدام البريد الإلكتروني التالي :

mediaoffice@cbl.gov.ly

من أجل التواصل معنا والتفاعل معكم وعاشت ليبيا حرة

المركزي يشارك في اجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

3 ص

تكثيف التعاون مع المركزي ودعم مصرف الجمهورية على رأس أولويات الاسلامي للتنمية

2 ص



مدير عام جديد لمصرف الوحدة

وكلف شحات العوامي عضواً بلجنة ادارة مصرف الوحدة بعد ثورة 17 فبراير كما انتخب كأول رئيس للمجلس المحلي لمدينة بنغازي بعد الثورة .

ولعل أبرز ما يذكر أن الاستاذ شحات العوامي من المنتقدين للشراكة بين مصرف الوحدة والبنك العربي والتي قال عنها في حوار أجري معه أنها تمت من خلال ترتيبات لا علم لمصرف الوحدة بها وأنها كانت عن طريق مصرف ليبيا المركزي وصندوق الانماء فقط ويرى العوامي أن استمرار هذه الشراكة هو احتمال ضعيف جداً نظراً لعدم تحقيق الاهداف المرجوة منها خاصة وأن مصرف الوحدة يملك من الخبرات والكفاءات العلمية والعناصر الشابة الوطنية ما يؤهله لمواكبة التطور السريع في قطاع المصارف دون الحاجة الى شريك أجنبي.

يشار أيضاً إلى أن شحات العوامي كان من بين الطلاب الذين شاركوا في أنتفاضة طلاب الجامعات الليبية في السابع من أبريل 1976 والتي طالبت بتحقيق الديمقراطية من خلال الدستور وانهاء الحكم العسكري لليبيا وقوبلت بالقمع .

برئاسة الدكتور يونس شحات وبذلك لأول مرة لا يمثل البنك العربي الاردني في الإدارة التنفيذية للمصرف التي أصبحت ليبية بالكامل وتشكل مجلس الادارة وهيأة المراقبة بالمصرف من ممثلين عن صندوق الضمان الاجتماعي وعن المساهمين من الأفراد الخواص .

خبرة ليبية

يعتبر الاستاذ شحات إبراهيم العوامي المدير العام لمصرف الوحدة من الخبرات الليبية المصرفية المشهود لها بالكفاءة ولد في عام 1951 وتحصل على دبلوم عال في العلوم المالية والمصرفية من الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية بالأردن إضافة إلى ليسانس اللغة الانجليزية من جامعة بنغازي وتتجاوز خبرة العوامي المصرفية 36 عاماً منها عامان بمصرف الامة من عام 1976 وحتى العام 1978 حيث بدأ العمل في مصرف الوحدة واستمر به حتى الآن شغل خلالها وظائف متعددة من بينها مدير إدارة العلاقات العامة (العمليات المصرفية) ومدير إدارة الشؤون الادارية ومدير قطاع الشؤون الادارية والعقار ومدير عام المصرف بالوكالة .

قرر مجلس إدارة مصرف الوحدة خلال اجتماعه الأول مطلع هذا الشهر تكليف الأستاذ المصرفي شحات إبراهيم العوامي مديراً عاماً للمصرف ليكون أول مدير عام ليبي للمصرف منذ شتاء العام 2008 حين أعلم في ذلك العام الاردني عبد الحميد شومان المدير العام ورئيس مجلس إدارة البنك العربي عبر وكالة (البتراء) الاردنية للأنباء عن صفقة استحواذ تتضمن الحصول على أغلبية في مجلس الادارة بمصرف الوحدة بما في ذلك رئاسة مجلس إدارة البنك والسيطرة الكاملة على الادارة التنفيذية عقب إعلان البنك العربي في السادس عشر من فبراير 2008 عن استحواذه على 19% من المصرف الليبي بصفقة قيمتها 210 مليون يورو مع الحق في الاستحواذ الإضافي على ما نسبته 32% في رأسمال البنك ليرتفع إلى 51% تمت تلك الصفقة خلال حفل اقيم بفندق تبستي بحضور محافظ مصرف ليبيا المركزي آنذاك فرحات بن أقدرة . واعتبر قرار مجلس ادارة مصرف الوحدة مهما ولافتا بتكليف الاستاذ شحات العوامي بعد إعادة تشكيله

هيآت المراقبة في المصارف، والدور المفقود!

4 ص

الصكوك الإسلامية وأهمية تفعيلها بليبيا

5 ص

أربعة يقاومون التغيير

11 ص

مفتتح

هوية وموارد

النزاع وراء الحدود مظهر تحدٍ بين الأمم. النزاع داخل الحدود مظهر انهيارٍ سياسي.

الأول يصطف فيه الشعب بأكمله ليقاوم المحتلين. الثاني ينقسم فيه الشعب إلى طوائف وجماعات وأحزاب (كل حزب بما لديهم فرحون).

الأول عرفه أبائنا وأجدادنا وهم يرون الإيطاليين يخترعون لدولتهم شاطئاً رابعاً، ثم يرون الفرنسيين وهم يخترعون لدولتهم صحراء أكبر من دولتهم بعشرة أضعاف. وكانت المحصلة ملحمة جهادية كبرى.

الثاني عرفه أبناؤنا وهم يُقاتلون فينتصرون فينتقلون. وبعد أن مات «العدو» أصبحت الحرب ديدناً، وكانت المحصلة «حرب الجميع ضد الجميع».

هذه العبارة أطلقها الفيلسوف هوبز وهو يصف المجتمعات البدائية التي لم تكتشف بعد نظاماً تعاقدياً يحظى بالاتفاق، وفي هذه الحالة فإن الحروب الصغيرة، بل الضئيلة، لا تتلاشى تدريجياً كلما ضوّلت أكثر، بل تصبح بوابةً للمفاجآت التي يهتئ الناس أنفسهم لقبولها مسبقاً، وربما تصبح أيضاً مبرراً للاستبداد أمام صمت الجميع وقد أنهكتهم الحروب وشتت أفكارهم.

كان «هوبز» عندما أطلق هذه العبارة إنما كان يعني الليبيين، ولكن الليبيين الذين قتلوا اللويثان لم يقرؤوا هوبز، ولا يهّمهم ذلك، وهم أيضاً ليسوا في حاجة إلى أن يقرؤوا شيئاً.

إنهم الآن يصنعون «الكاوس» الخاص بهم، أو حالة الفوضى المطلقة، فكلما تسارع الانهيار السياسي ازدادت الفوضى الاجتماعية وأصبح الناس غير قادرين على البدء من جديد، والبناء من الصفر، كما كانوا يحلمون.

هناك أوقات تكون فيها الأطراف المتنازعة غير قادرة على أن تفهم أسباب النزاع، لأن كل طرف، أو فريق، أو جماعة، أو... أو... يظن أنه الوحيد الأجدر بالبقاء، بل يعتقد أنه الليبي الوحيد، وأن الآخر «دخيل» أو «مهجّن» لا يحق له الحديث كمواطن.

كل من يتحدث يعتقد أنه «المواطن الوحيد»، وأن الآخرين لا هوية لهم. أما موارد الدولة فهي جائزة من يُثبِت لبيبتة دون الآخرين.

أتذكر كلمة سمعتها جيداً من البروفيسور الكيني علي المزروعي قال: عندما كان الغربيون هنا كان الصراع حول: مَنْ يملك ماذا؟. وعندما غادر الغربيون أصبح الصراع حول: مَنْ يكون مَنْ؟.

هذه الكلمة تصيب الهدف، وإذا أخذتها على منحنى التساؤل فأنت لا تستطيع سوى أن تفكر في إجابة واحدة: عندما يكون الصراع قومياً فإنه يدور حول الموارد، وعندما يكون داخلياً فإنه يدور حول الهوية. لم يبدأ الليبيون حربهم لأنهم كانوا فقراء، بل لأنهم رفضوا الاستلاب باسم تأكيد الهوية، ورفضوا الاستعباد باسم الحرية. أما الآن فليبيين معادلتهم الخاصة: إثبات الهوية يعني الاستئثار بالموارد.

يرثي المرء لحال الأخوة الذين يتنازعون حول الموارد، ويرثون هم لحال ذلك الذي لا يعرف أنهم ليسوا أخوة.

سليمان العزابي مدير عام المصرف التجاري الوطني :

عامل الوقت أبرز التحديات أمام التحول إلى الصيرفة الإسلامية



التعاون مع المركزي ودعم مصرف الجمهورية علم رأس أولويات الإسلاميه للتنمية



قام وفد من البنك الإسلامي للتنمية بزيارة مصرف ليبيا المركزي، والتقى الوفد في مكتب المحافظ بمصرف ليبيا المركزي عددا من أعضاء اللجنة الاستشارية لشؤون الصيرفة الإسلامية بمصرف ليبيا المركزي، وقد كان بحث سبل التعاون بين البنك الإسلامي للتنمية وبين مصرف ليبيا المركزي هو البند الرئيس في اللقاء، حيث أطلع وفد البنك الإسلامي أعضاء اللجنة على أن السيد رئيس المجموعة الدكتور محمد أحمد علي شخصيا يقوم برعاية برامج دعم مشروع الصيرفة الإسلامية في ليبيا، وكشف عضو الوفد السيد الهادي النحوي من إدارة الخدمات المالية الإسلامية بالبنك أن رئيس المجموعة قد أمر بتشكيل لجنة خاصة بمتابعة تقديم الدعم الفني لليبيا، ترفع إليه تقريراً أسبوعياً عن سير عملها واتصالاتها، وأهم المعلومات عن البرامج التي تشرف عليها أو تشارك فيها دعماً للصيرفة الإسلامية في ليبيا، ويجري العمل داخل أروقة البنك الإسلامي للعمل على فتح مكتب تمثيل للمجموعة في ليبيا تسهيلاً لإجراءات التواصل والاتصال مع الجهات المعنية وذات العلاقة في ليبيا. وقد رحب أعضاء اللجنة الاستشارية لشؤون الصيرفة الإسلامية على لسان رئيس اللجنة بالزيارة، وأعربوا عن شكرهم وتقديرهم لإدارة البنك الإسلامي للتنمية ورئيسه واللجنة المكلفة بمتابعة التحول نحو الصيرفة الإسلامية في ليبيا. كما أكد رئيس اللجنة السيد خالد الهاشمي الزروق إنهاء اللجنة عملها فيما يتعلق بإعداد خطة التدريب، وتحديد أولويات الدعم الفني المرجو من البنك الإسلامي للتنمية، والخبراء الذين تحتاج إليهم المصارف الليبية لإنجاح عملية التحول نحو الصيرفة الإسلامية. كما قدم مستشار المحافظ لشؤون الصيرفة الإسلامية نبذة مختصرة عن الدعم الذي يحتاج إليه مصرف ليبيا المركزي، في جانب إدارة السيولة وإدارة احتياطات الدولة الليبية بالتعاون مع المؤسسات الدولية الإسلامية، التي تقدم المنتجات الإسلامية، إضافة لضرورة تفعيل دور إدارة التدقيق الشرعي داخل المصرف المركزي، ومناقشة الهيكلية المقترحة لإدارة الصيرفة الإسلامية داخل المصرف المركزي مع أعضاء اللجنة والاستماع لوجهة نظرهم في ذلك.

(2020م)، بنكا إيماناً على الطراز الإسلامي المبادئ؛ وأن يساهم في تغيير وجه التنمية البشرية الشاملة في العالم الإسلامي، لا سيما في المجالات ذات الأولوية وهي: التخفيف من وطأة الفقر، والارتقاء بالصحة، والنهوض بالتعليم، وتحسين الحوكمة، وتحقيق الازدهار للشعب، يضم البنك في عضويته حالياً 56 دولة عضواً مؤزعة بين العديد من مناطق العالم، تعتبر ليبيا ثاني أكبر المساهمين في رأس مال المجموعة بعد السعودية، تتألف مجموعة البنك الإسلامي للتنمية من خمسة كيانات هي:

- (1) البنك الإسلامي للتنمية
 - (2) المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب
 - (3) المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار واقتصاد الصادرات
 - (4) المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص
 - (5) المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة
- يقع المقر الرئيسي للمجموعة في مدينة جدة بالملكة العربية السعودية، وللمجموعة أربعة مكاتب إقليمية: في الرباط بالملكة المغربية، وكوالالمبور بماليزيا، وألماتي في قازاخستان، وداكار عاصمة السنغال.

من جهته قدم السيد جمال عجاج عضو اللجنة الاستشارية ورئيس مشروع التحول نحو الصيرفة الإسلامية بمصرف الجمهورية نبذة مختصرة عن سير المشروع مستعرضاً خطة المصرف واستراتيجيته للتحول وأهم الأعمال المرجو تنفيذها خلال المدى الزمني للخطة، كما تم التنسيق مع أعضاء وفد البنك الإسلامي للتنمية لتوفير خبراء فنيين من قبل البنك يشرفون على عملية توفير الدعم الفني اللازم لإنجاح عملية التحول. وأكد عضو الوفد د. عبد الله بن محمد الممثل للمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، بأن فريقاً من البنك الإسلامي للتنمية بالتنسيق مع مصرف ليبيا المركزي، وبناء على خطاب السيد المحافظ إلى السيد رئيس المجموعة الذي طلب فيه تقديم الدعم لمصرف الجمهورية في مشروع التحول نحو الصيرفة الإسلامية، وقد قام البنك فعلياً بالاتصال بمصرف الجمهورية لهذا الغرض. جدير بالذكر أن البنك الإسلامي للتنمية مؤسسة مالية دولية أنشئت تطبيقاً للبيان الصادر عن مؤتمر وزراء مالية الدول الإسلامية، الذي عقد في ذي القعدة 1393هـ ديسمبر 1973م بمدينة جدة، ويتطلع البنك الإسلامي للتنمية إلى أن يكون، بحلول عام 1440هـ.



مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي يعقد اجتماعه السابع للعام الجاري

عقد يوم الخميس الموافق 3 أكتوبر 2013 مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي اجتماعه الدوري السابع بإدارة الرقابة على المصارف والنقد بمدينة طرابلس، وناقش المجلس في جلسته الأولى العديد من البنود كان على رأسها اعتماد محضر الاجتماع السادس، ومتابعة قراراته ثم استمع الأعضاء لبيانات السيد رئيس المجلس حول البيانات المالية والتطورات الواقعة خلال الفترة الأخيرة ومنها حضور مؤتمر محافظي المصارف المركزية على مستوى إفريقيا واجتماعات صندوق النقد العربي، ثم ناقش الأعضاء مستجدات الصيرفة الإسلامية بالمصرف المركزي، حيث اعتمد المجلس ميزانية عمل اللجنة الاستشارية لشؤون الصيرفة الإسلامية واللجان العاملة التابعة لها بعد إجراء بعض التعديلات عليها.

كما تم خلال الاجتماع التطرق إلى ما وصلت إليه إجراءات طلبات تأسيس مصارف إسلامية، ثم استمع السادة الأعضاء لعرض مقترح حول آلية إعداد استراتيجية تطوير المصرف المركزي قدمه السيد د. طارق محمد يوسف عضو المجلس، مع تقديم خارطة طريق لتنفيذ ذلك المقترح، وتمت الموافقة على هذا المقترح على أن يتم الشروع في العمل على إدخاله حيز التنفيذ، بعد ذلك استعرض المجلس بعض المذكرات المقدمة للمجلس من إدارات الرقابة والحسابات، وانتهى المجلس إلى اتخاذ بعض القرارات الهامة التي ستصدر عن المجلس بشكل رسمي.

الاجتماع الأول للهيئة المركزية للرقابة الشرعية

(46) لسنة 2012 المعدل لقانون المصارف، حيث تمت الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في مجال الصيرفة والمالية الإسلامية، والتي سبقتنا في هذا المجال، وعلى رأسها دول ماليزيا والبحرين والسودان، مع محاولة تأسيس نموذج ليبي متميز، ومتوافق مع ظروف البيئة المحلية ومتطلباتها وواقعها، دون الاستسناخ الكامل لأي من تلك التجارب أو النماذج.



في تطور جديد لسير أعمال الصيرفة الإسلامية، عقدت الهيئة المركزية للرقابة الشرعية بمصرف ليبيا المركزي اجتماعها الدوري الأول للعام 2013، وذلك بعد أن صدر بإنشائها وتعيين أعضائها الشرعيين قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي، وتضمن في عضويتها عددا من فقهاء الشريعة من

المركزي يصدر قراراً بشأن منح الموافقة المبدئية لطلبات شركات ومكاتب الصرافة

أصدر مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي القرار رقم (27) لسنة 2013م، بشأن منح الموافقة المبدئية لطلبات تأسيس شركات ومكاتب للصرافة، والضوابط المنظمة لذلك.

وقد نص القرار المشار إليه على منح الموافقة المبدئية للطلبات المقدمة لفتح شركات ومكاتب للصرافة البالغ عددها (478) طلباً، منها (389) شركة و(89) مكتباً المستوفاة للشروط والضوابط المنصوص عليها.

كما نص القرار على منع أي طرف من الأطراف من مزاوله أعمال الصرافة ما لم يمنح ترخيصاً بذلك من مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي.

وشدد القرار على منع أي متقدم بطلب ترخيص بممارسة أعمال الصرافة من التنازل عن الموافقة المبدئية الممنوحة له بالبيع أو بالإذن في المزاوله بأي شكل من الأشكال، محملاً من يخالف ذلك المسؤولية الجنائية المترتبة على أي تصرف مخالف.

مصرف ليبيا المركزي يعلن العمل بالتوقيت الشتوي

أعلن مصرف ليبيا المركزي أن العمل بالتوقيت الشتوي في جميع المصارف العاملة قد بدأ منذ يوم الثلاثاء الموافق 10/10/2013م.

وأوضح المصرف في إعلان صادر عن إدارة الرقابة على المصارف والنقد أن: العمل بالنسبة للموظفين من الأحد إلى الخميس سيكون من الساعة 8 صباحاً وحتى 3,30 مساءً، وسيكون استقبال الزبائن من الساعة 8,30 صباحاً إلى 2,30 مساءً. وأشار المصرف في إعلانه أن المصارف التجارية ستقدم خدماتها لزبائنها يوم السبت من خلال أقسام الحسابات الجارية من الساعة (9.00) صباحاً إلى الساعة (12.00) مساءً.

ضمان صحة تطبيقها للمنتجات الإسلامية وسلامة إجراءاتها، كما أنها ستقوم باعتماد أعضاء هيئات الرقابة الشرعية بالمصارف، إضافة لدورها في تقديم الدعم الكافي للقطاع المصرفي في إنجاز عملية التحول نحو الصيرفة الإسلامية بطريقة تجمع بين توفر الكفاءة الشرعية والاقتصادية معاً، وتجنب المصارف الوقوع في الضيق والحرج الناجم عن عملية التحول، إضافة لتجنيبها الأخذ ببعض أشكال وصور الفتاوى الرخيصة التي لا تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وقواعدها وضوابطها، وما انبثق عنها من معايير شرعية صاغتها الهيئات والمؤسسات الإسلامية المعتمدة دولياً.

وأضاف السيد عقوب أن إنشاء هذه الهيئة ووجودها ضمن منظومة القطاع المصرفي الليبي هو أحد أهم مميزات القانون

المتخصصين في فقه المعاملات الممارسين لعمل الرقابة الشرعية المصرفية، واستشاريين في مجالات الاقتصاد والقانون والمصارف، وذلك وفقاً لما نص عليه القانون رقم (46) لسنة 2012 المعدل للقانون رقم (1) لسنة 2005 بشأن تنظيم عمل المصارف.

ووفقاً لما صرح به السيد مستشار محافظ مصرف ليبيا المركزي لشؤون الصيرفة الإسلامية د. فتحي عقوب، العضو التنفيذي بالهيئة للمكتب الإعلامي، فإن على رأس المهام الموكلة للهيئة المركزية التي نص عليها قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (6) لسنة 2013، القيام بالدور الإشرافي والرقابي من الناحية الشرعية لكافة أنشطة المصرف المركزي والمصارف التجارية المقبلة على الصيرفة الإسلامية، وذلك بهدف



مواجهة النمو البطيء.. ومعالجة الملفات الاقتصادية العالمية

المركزي يشارك في اجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين

الاستخراجية غير المستحثة لمناصب الشغل مع المساهمة في تقليص الاستثمارات النوعية مثل الصناعات التحويلية والخدمات التي تستقطب يدا عاملة كبيرة. و لكن حسب البنك الدولي لا يمكن لبلدان المنطقة أن تسمح لنفسها بتجاهل العراقيل الاقتصادية الطويلة الأمد التي كانت موجودة قبل الاضطرابات السياسية. وفي هذا الصدد تحذر مؤسسة بروتون وودس بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من أن غياب إصلاحات اقتصادية هامة و عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الكلي عوامل قد تعيق الاستثمار والنمو على المدى القصير وفي نفس الوقت خلال السنوات المقبلة.

من نمو ضعيف طال أمده ينبغي قبل كل شيء أن تواجه البلدان مشاكلها المالية الطويلة الأمد وكذا أن تعمل البلدان الناشئة والبلدان النامية بتأن من خلال انتقال اقتصادها وانتهاج سياسة اقتصادية ذات مصداقية. وفي بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أوضح البنك الدولي من جهته بجلاء أن الاضطرابات السياسية في العديد من البلدان بهذه المنطقة أعاقت بشكل كبير النشاط الاقتصادي والاستثمارات التي كانت متضررة من غياب إصلاحات اقتصادية هامة. و بينت الملاحظة أن الاضطرابات السياسية مست حجم ونوعية الاستثمارات الأجنبية المباشرة لصالح الصناعات

لا تعتبر الأفاق العالمية مشرقة مع نمو عالمي بقي ضعيفا بنسبة 2,9 بالمائة سنة 2013 و 3,6 بالمائة سنة 2014. وفي الوقت الذي يتعين فيه على منطقة اليورو إصلاح خلل نظمها المالية فإن الولايات المتحدة مدعوة من جانبها إلى تجاوز الطريق المسدود في مجال المالية والتعجيل برفع سقف ديونها العمومية. وبشكل عام يرتقب أن تتراوح نسبة النمو في البلدان الناشئة والبلدان النامية بين 4,5 و 5 بالمائة في الفترة 2013-2014 و لكن تبقى بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تواجه مراحل انتقالية اقتصادية وسياسية صعبة. و يعتبر صندوق النقد الدولي انه لإخراج الأزمة العالمية

واشنطن - عصام العول

جاءت أشغال الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي التي التأمّت يوم الجمعة 11-10-2013 بواشنطن في سياق انعاش اقتصادي عالمي بطيء في الوقت الذي مس فيه تباطؤ النمو البلدان الناشئة. وسمح خلال تلك الاجتماعات التي ضمت مسؤولي قطاع المالية في العالم والتي مثل ليبيا فيها محافظ مصرف ليبيا المركزي «الصادق عمر الكبير» بمعالجة الملفات العالمية الكبرى المرتبطة بأفاق الاقتصاد في العالم والتنمية الاقتصادية وفعالية المساعدة للتنمية ومحاربة الفقر. وحسب تقرير نشر مؤخرا من طرف صندوق النقد الدولي

المحافظ: نركز على التدريب

أكد محافظ مصرف ليبيا المركزي السيد الصادق عمر الكبير خلال اجتماعاته المتتالية مع عدد من المؤسسات والمصارف الدولية على هامش الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أكد على أن ليبيا جادة في تطوير القطاع المصرفي بأسوة بالدول المتقدمة، وأشار إلى أننا نسعى في هذه المرحلة إلى التركيز على التدريب للمساعدة في وضع قاعدة بيانات مصرفية صحيحة وسليمة وفقاً للنظام المالي والمصرفي المتبع في الدول المتقدمة.

الاحتكاك بالخبرات العالمية يخدم الاقتصاد الوطني

المركزي يلتقي بنوكا عالمية على هامش اجتماعات واشنطن



شهدت الاجتماعات السنوية المشتركة لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي في العاصمة الأمريكية واشنطن مشاركة حوالي 15 ألف مسؤول بالقطاع الأهلي ومصرفيين من 188 دولة في العالم، ناقشوا خلالها موضوعات، من بينها تباطؤ الاقتصاد العالمي، والإجراءات الواجب اتخاذها لدعم الدول في طور النمو، علاوة على مناقشة مسألة الديون السيادية. وشاركت ليبيا بوفد رسمي مثله السيد /الصادق عمر الكبير «محافظ مصرف ليبيا المركزي، والسيد «الكيلاني عبدالكريم الكيلاني»، وزير المالية في الحكومة المؤقتة، وعدد من المصرفيين والماليين ...

وعقد محافظ مصرف ليبيا المركزي على ضوء تلك الاجتماعات سلسلة لقاءات تواصلت على مدى يومين مع مسؤولين وخبراء من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، كما عقد اجتماعات مع البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير وكذلك بنك UBS زيورخ، وساتاندر تشارتر بنك، وسيتي بنك، وبنك نيورك أوف .. وبنك ميوزيوه الياباني ... وتم خلال الاجتماعات تدارس أفاق التعاون المصرفي مع هذه البنوك العالمية والاستفادة من خبرتهم لتطوير القطاع المصرفي الليبي، وكذلك الاستعانة بخبراء من الصندوق والبنك الدولي في مجال التدريب.

وقال السيد «حافظ الغويل» مستشار المدير التنفيذي للبنك الدولي «إن هذه الاجتماعات لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي تحدث سنوياً وتجمع كل وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية في العالم أي لحوالي 188 دولة عضو في هاتين المؤسساتين، خلال هذه الاجتماعات يقر المجتمع الدولي السياسات العامة للاقتصاد الدولي في الفترة القادمة، وبطبيعة الحال ليبيا عضو في هاتين المؤسساتين منذ عام 1958م، ليبيا لا تحتاج إلى المساعدة المالية ولكنها تحتاج إلى بعض النصائح والدراسات، وكذلك حاجتها للخبرات في المؤسسات المالية وقدرتها على أن تشجع الاستثمارات الخاصة الخارجية في ليبيا، ويحمد الله وفضله فإن مصرف ليبيا المركزي كان مشاركا فعّالا في هذه الاجتماعات وبخاصة في السنتين الماضيتين حيث استطاع المصرف عقد عدة اجتماعات مع بنوك عالمية لغرض النهوض بالقطاع المصرفي الليبي» ..

من جهته أوضح السيد «مصباح

المقريف: الاقتصاد الليبي سيتعافى

أكد الدكتور «طارق المقريف» عضو مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي على أن الشعب الليبي ودع الدكتاتورية إلى غير رجعة، مشيراً إلى أن الاقتصاد الليبي سيتعافى إذا ما ساهم الليبيون جميعاً في استتباب الأمن في البلاد. وأوضح المقريف في كلمته التي ألقاها في ندوة «حول آفاق الربيع العربي» في ظل التحول السياسي والحاجة إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي التي عقدت في العاصمة الأمريكية واشنطن» أكتوبر 2013م، برعاية المؤسسة المالية العالمية، أوضح «أن دول الربيع العربي تحتاج إلى سنوات لتحقيق الاستقرار والعودة إلى مناخ اقتصادي حيوي وهي فترة مخاض طبيعي». من ناحية أخرى قال «إبراهيم دبدوب» المدير التنفيذي لبنك الكويت الوطني «إن الانتفاضات المؤيدة للديمقراطية في مصر وليبيا وتونس استقطعت زعماء مستبدين ولكنها فشلت في تحقيق فوائد اقتصادية فورية، مشيراً إلى أن تقديرات الاضطرابات التي أعقبت الثورات كبدت معظم البلدان خسائر بنحو 800 مليار دولار حتى نهاية العام المقبل».



العسكري» مدير إدارة الأسواق المالية بمصرف ليبيا المركزي «أن حضور اجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من الجانب الليبي بوفد يتكون من مصرف ليبيا المركزي، ووزارة المالية يعطي صورة واضحة على أن ليبيا الجديدة متواجدة في مثل هذه المحافل، ودليلاً واضحاً على أن ليبيا تسعى إلى تحقيق الأفضل وذلك من خلال الاستفادة من حضور مثل هذه الاجتماعات الدولية والاحتكاك بالخبرات في المجالات المالية والاقتصادية التي باذن الله تصاع بشكل سياسات جديدة تخدم الاقتصاد الليبي، ومن خلال هذه الاجتماعات يمكن طرح بعض المشاكل والاختناقات التي يعاني منها الاقتصاد الليبي والقطاع المصرفي والحصول على بعض الحلول التي تساعد على الانطلاق إلى الأمام».

يذكر أن الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي تجمع الخبرات الدولية في مجال المصارف والمالية، بحيث تكون اجتماعات متبادلة ما بين المصارف الدولية فيما بينها لتبادل الخبرات وزيادة التعاون وفتح آفاق التدريب والاستثمار، ودراسة المشاكل الدولية في مجال الاقتصاد والخروج بتوصيات تساعد على حل المشاكل الاقتصادية في العالم.



هيئات المراقبة في المصارف، والدور المفقود!

محمد بشير
البرغثي



المساهمين يُمثل جزءاً من عشرين جزءاً من رأس المال وعدم دعوتهم الجمعية العمومية إلى الإنعقاد للنظر في الشكوى إذا تبين جديتها ووجوب سرعة معالجتها، وكذا في حال عدم تحققهم من التزام المصرف بمراجعة عدم تقدير العفارات والمنشآت الثابتة والألات والمنقولات بقيمة أعلى من ثمن تكلفتها وسلامة احتسابه أقساط استهلاكها، وتقدير الديون المطلوبة له على أساس ما يفترض من إمكانية استيفائها، بل، وفي حال إخفاقهم في ملاحظة عدم توخي مجلس إدارة المصرف اليقظة والحكمة في تقييمه عناصر الإستثمارات المالية ذات الإيراد الثابت أو المتغير ومراعاته عند تقييمه الأوراق المالية المتداولة في البورصة ثمنها في السوق.

يبقى بعد ذلك سؤال قد يثار: لمن يعود الحق في التقدم بالشكوى ضد هيئة المراقبة إن لم تحسن أداء واجباتها؟، وهنا أقول، فيما عدا الحالة التي اختص القانون بها المتضرر في تقديم الشكوى، فإن لكل ذي مصلحة أن يتقدم بالشكوى ضد هيئة المراقبة وذلك تأسيساً على كونها تمارس عملها كوكيل كما بنص المادة 204 من القانون ولكنها وكيلة ليس فقط عن الجمعية العمومية التي عينتها بل عن كل ذي مصلحة إذ لو لم تكن كذلك لما كان القانون أوجب في المادة 198 منه أن يتم قيد قرار تعيينها وانتهاء مهمتها في السجل التجاري وحظر إقالة رئيسها أو أحد أعضائها إلا لسبب مبرر وبقرار تصدره المحكمة الابتدائية المختصة بعد سماعها أقوال من يُراد فصله، فضلاً عن ذلك فقد نص قانون الإجراءات الجنائية في المادة 15 منه على أن «لكل من علم بوقوع جريمة يجوز للنيابة العامة رفع الدعوى عنها بغير شكوى أو طلب أن يبلغ أحد مأموري الضبط القضائي عنها».

ذلك بيانٌ ببعض ما ألزم القانون هيئات المراقبة بمراعاته وما أوجب عليه من جزاءات في حال إخلالها بها، ولعل في ذلك ما يكفي لأن يتحقق الذين يُرشحون لهيئات المراقبة في المصارف من كفاية قدراتهم للقيام بمهامها قبل قبولهم التعيين فيها.

من ثلاثة أعضاء عاملين يكون أحدهم حاصلًا على مؤهل جامعي في المحاسبة وآخر متحصل على مؤهل جامعي في القانون ومن عضوين اثنين احتيابيين يكون أحدهما حاصلًا على مؤهل جامعي في المحاسبة وآخر متحصل على مؤهل جامعي في القانون، كما أن من مظاهر اهتمام القانون بهيئة المراقبة حرصه على ضمان استقلاليتها حيث أخص جمعية المكتتبين لأول مرة بتعيينها وتحديد مكافآت أعضائها وفيما بعد تعيينهم وتحدد مكافآتهم الجمعية العمومية العادية، وتأكيد ذلك على ألا تربط رئيس الهيئة أو أيًا من أعضائها صلة قرابة إلى الدرجة الرابعة أو مصاهرة مع رئيس أو أحد أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين العاملين في المصرف المعين به أو أن يكون أي منهم مرتبطاً بعلاقة عمل بأجر علاقة مستمرة مع المصرف نفسه أو مع شركات أخرى خاضعة لإشرافه، وزاد القانون فأكده على عدم جواز إقالة رئيس وأعضاء الهيئة إلا لسبب مبرر توافق عليه المحكمة الابتدائية المختصة بعد سماعها أقوال رئيس أو عضو الهيئة المراد فصله، كما نص القانون أيضاً على عدم جواز تعيين من كان رئيساً أو عضواً بهيئة المراقبة في مصرف ما في مجلس إدارة ذلك المصرف إلا بعد مضي ثلاث سنوات على انتهاء عمله بهيئة المراقبة.

أما عن الجزاءات المترتبة عن الإخلال بتنفيذ بعض الواجبات أو تجنب بعض المحظورات، فعمل من المناسب التذكير هنا أن القانون -بتصرف فيما يتصل بالقطاع المصرفي قياساً على ما ورد في شأن الشركات عموماً من أحكام - أوجب معاقبة رئيس وأعضاء الهيئة في المصرف بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف دينار ولا تزيد عن عشرين ألف دينار، أو بإحدى هاتين العقوبتين، ما لم يقض قانون آخر بعقوبة أشد، إذا أوردوا بسوء نية في تقاريرهم أو في الميزانيات أو في بياناتهم الأخرى المتعلقة بالمصرف وقائع غير مطابقة للحقيقة في شأن تأسيس المصرف أو حالته الاقتصادية، أو أخفوا كل أو بعض الوقائع الخاصة بتلك الأمور، (م. 397 بند رقم 1، وبالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد عن سنة وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف دينار ولا تزيد عن عشرين ألف دينار، لرئيس وأعضاء

إن المتابع لأعمال هيئات المراقبة في المصارف يلاحظ أن نشاط بعض هيئات المراقبة في بعض المصارف يكاد يقتصر على حضور اجتماعات مجالس الإدارة والجمعيات العمومية لتلك المصارف، الأمر الذي قد يعزى إلى عدم إشارة القانون رقم 1 لسنة 2005 بشأن المصارف المعدل بالقانون رقم 46 لسنة 2012 بصورة مباشرة إلى تعيين هيئات للمراقبة في المصارف، إلا أنه يجدر ملاحظة أن القانون المذكور أخضع في البند 1 من المادة 97 منه المصارف لأحكام القانونين المدني والتجاري بالقدر الذي لا يتعارض مع أحكامه، وذلك أيضاً ما أكدته المادة رقم 23 لسنة 2010 بشأن النشاط التجاري إذ أخضع لأحكامه جميع الشركات بالقدر الذي لا يتعارض مع أحكام القانونين المنظمة لنشاطها، فأوجب على شركات الأموال الخاضعة لأحكامه - والمصارف من بينها - تعيين هيئة للمراقبة، ولئن استثنى القانون في المادة 196 منه المصارف التي يأذن لها مصرف ليبيا المركزي بالإستعانة عن هيئة المراقبة بنظام رقابة آخر، فإن المصارف - عدا المصارف المتخصصة التي أسندت قوانين إنشائها مهام هيئة المراقبة فيها إلى مراجعي الحسابات الذين يعينهم ديوان المحاسبة - تبقى ملزمة بتعيين هيئة للمراقبة حيث لم يصدر عن مصرف ليبيا المركزي قرار بتحديد نظام رقابة بديل عنها.

لما تقدم، فإن مراقبة اضطلاع هيئات المراقبة في المصارف بكافة ما ألزمها به القانون رقم 23 لسنة 2010 من واجبات ومحظورات هو أمر لا مناص عنه، خصوصاً وأنه وبقدر ما أولاه القانون لهيئة المراقبة من اهتمام وما أسبغها عليها من حماية فإنه رتب عن إخلالها بما أوجب عليه جزاءات بدنية ومادية جسيمة.

إن من مظاهر ما أولاه القانون رقم 23 لسنة 2010 لهيئة المراقبة من اهتمام - بتصرف فيما يتصل بالقطاع المصرفي قياساً على ما ورد في شأن الشركات عموماً من أحكام - اشتراطه في من يعين فيها أن يكون كامل الأهلية متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية وله خبرة كافية والألا يكون سبق إشهار إفلاس له ما لم يكن رد إليه اعتباره أو سبق الحكم عليه في جنائية أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة وأن يتوافر لديه مؤهل جامعي فنص على أن يتم تكوين الهيئة

أزمة النفط الخام الليبي الداخلي الأول، الدرس المستفاد

أوراق
اقتصادية
رقم (10)

د. محمد
عبد الجليل
أبو سنيّة

طبيعية وما يتيحها الموقع الجغرافي للبيبا، ضمن رؤية واضحة ومحددة لواقع ومستقبل الاقتصاد الليبي. وإن الذي يُشكك في إمكانية التنمية الاقتصادية بدون ضغط فعلي أن ينظر إلى الدول المجاورة والدول الأخرى غير المنتجة للنفط وكيف تدير شؤونها الاقتصادية.

سادساً - عند صياغة الدستور، ينبغي النص بشكل صريح على أن الموارد الطبيعية، والنفط بصورة خاصة ملك للشعب الليبي بأكمله، ولا يعطى تواجد النفط الخام في أراضي بعض المناطق ميزة لها عن بقية المناطق الأخرى، باعتبار وحدة التراب الليبي، وأن الدولة الليبية ممثلة في الحكومة مؤتمنة على إدارة مورد النفط لصالح الشعب الليبي بأكمله، والرجوع في هذا الأمر إلى ما نص عليه قانون المعادن لسنة 1953، ووفقاً لأحكام قانون النفط لعام 1955، الذي يعتبر النفط والغاز الطبيعي ملكاً للدولة الليبية بحالته الطبيعية في طبقات الأرض وهو مملوك ملكية خاصة بالدولة الليبية وتتولى الدولة تنظيم هذا المال الخاص بالدولة بعد استخراجه.

سابعاً - رغم التخيط والضبابية والفساد والتبذير للموارد في ظل النظام المنهار، وما أدى إليه من فشل جهود التنمية وتعميق اعتماد الاقتصاد على النفط، ورغم الأخطاء التي ارتكبت في إدارة الشأن الاقتصادي فقد كانت إيرادات النفط كافية وشكلت الغطاء الذي ستر عيوب النظام السابق والنتائج السلبية للسياسات التي اتبعتها، والآن وبعد انهيار ذلك النظام، وانتصار ثورة السابع عشر من فبراير فقد صار من الأهمية بمكان أن يستمر تدفق إيرادات النفط، لا سيما في هذه المرحلة الانتقالية، لمواجهة مختلف الالتزامات التي تواجهها الدولة. وفي ظل عدم استكمال بناء المؤسسات وأن الحكومة الحالية هي حكومة مؤقتة، فإن أي نقص في إيرادات النفط أو عجز في تمويل مختلف أوجه الإنفاق سيؤدي إلى تعرض الأوضاع السياسية والاقتصادية للمزيد من التحديات مما قد يهدد أمن واستقرار البلاد وعدم قدرة الحكومة على الصمود أمام الضغوطات والوصول بالبلاد إلى ما يعرف بحالة الدولة الفاشلة.

تأمين حقوق النفط والمنشآت النفطية من قبل الدولة يقوم به الجيش الليبي وبواسطة قوات نظامية محددة ومعروفة وعلى مستوى عال من التدريب بقيادة رئاسة أركان الجيش الليبي وأن يخضع هذا الأمر للإشراف المباشر لرئاسة المؤتمر الوطني العام.

ثانياً - لا معنى للتمسك بتنفيذ ميزانية عام 2013 بشكلها وحجمها التي أقرت عليه وصدر بموجبها قانون عن المؤتمر الوطني العام. ويرجع ذلك لسبب بسيط وهو تعذر تمويلها وفقاً للتقديرات الموضوعة لها، وللتفاوت في الأهمية النسبية لمختلف أبوابها، مما يتطلب تعديل هذه الميزانية، من خلال وضع ميزانية «أزمة»، لمدة ستة أشهر، تهتم بأهم البنود الحيوية، وتتصرف في الدخل السابق الذي تم تخصيصه لبعض البنود التي لم تتحرك بعد، والتي لا تتسع الفترة الزمنية المتبقية من هذه السنة المالية لتنفيذها، وإعادة تخصيصه للأبواب الحيوية بالميزانية.

ثالثاً - تنمية الإيرادات السيادية، غير النفطية، مثل الضرائب والرسوم الجمركية، التي شهدت تدهوراً غير مسبوق في حجمها، حيث لم تصل الإيرادات الجمركية إلى مائة مليون دينار خلال فترة السبعة أشهر الأولى من عام 2013، وهنا نحن لا ندعو إلى زيادة معدلات الضرائب أو الرسوم الجمركية، ولكن ينبغي أن يتم تحسين كافة الرسوم الجمركية على كافة الواردات التي تخضع لها، والحد من النهب الضريبي، فقد كانت في الماضي الرسوم الجمركية والضرائب رافداً مهماً لموارد الميزانية العامة طوال العقود الماضية.

رابعاً - العمل قدر المستطاع على استقرار النفقات العامة، التزاماً بمبدأ مهم في المالية العامة، وهو أن يكون نمط الإنفاق العام مضاداً للتقلبات الدورية (Counter cyclical) وليس مسافراً للتقلبات الدورية (Pro cyclical) في الدخل - وهذا يمكن أن يتأتى من خلال البرمجة المالية السليمة.

خامساً - التفكير بعمق في وضع إستراتيجية للتنمية الاقتصادية المستدامة لا تعتمد على موارد النفط إلا في أضيق الحدود، وذلك باللجوء إلى تفعيل دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي واستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة الأخرى، من موارد

هذه المصارف فيما لو استمرت في تحصيل هذه الأموال بالطرق المصرفية المعروفة قبل إيداعها بحسابات الخزنة العامة.

الإخلال بألية تمويل الميزانية العامة للدولة، التي بُنيت تقديراتها على أساس متوسط إنتاج يومي في حدود 1.5 مليون برميل ومتوسط سعر يقدر بـ 90 دولار للبرميل، مما سيحدث عجزاً حقيقياً في موارد الميزانية ينعكس على جميع أبوابها وفقاً للنسب المحددة لها في قانون الميزانية.

زعزعة الثقة في ليبيا كدولة مصدرة للنفط عندما لا تتمكن المؤسسة الوطنية للنفط من الوفاء بالتزاماتها التعاقدية مع الأطراف الموردة والمستهلكة للنفط الخام الليبي.

ما قد تطالب به الشركات الأجنبية المشتركة العاملة في قطاع النفط الليبي من تعويضات عند الإخلال بحقوقها التعاقدية المرتبطة بالاتفاقيات التي أبرمتها مع المؤسسة الوطنية للنفط، ما لم تكن تلك الاتفاقيات، قد راعت ظروف الجانب الليبي وما قد تشهده الأوضاع الأمنية في ليبيا من تطورات.

الصعوبات التي تواجه التنمية الاقتصادية المستدامة، بل وتعذر تبني نموذج للتنمية الاقتصادية المستدامة، طالما كانت إيرادات النفط هي الأداة الرئيسية والدافع لهذا النمط من التنمية، في حالة استمرار أوضاع قطاع النفط وفقاً للوضع الراهن، أو عدم استقرارها.

توقف تنمية احتياطات البلاد المقومة بالنقد الأجنبي، عندما لا تتوفر أية فوائض في إيرادات النفط لتمويل هذه الاحتياطات، أو الإضرار، في أسوأ الاحتمالات، إلى استعمال هذه الاحتياطات لتمويل العجز في الميزانية وهو السيناريو الأسوأ على الإطلاق.

إذن ما هي الخيارات المتاحة، في حالة استمرار الوضع الراهن، أو لتفادي مضاعفات الأزمة والآثار المرتبطة بتداعياتها بعد انفراجها؟

أولاً - العودة مجدداً واستمرار إلى بحث الأوضاع الأمنية التي ينبغي أن تتم السيطرة عليها، واعتبار تحقيق الأمن في أعلى سلم الأولويات، حيث لن يستقيم أي أمر في ظل الأوضاع الأمنية المتردية. ويجب أن يكون

من المشهد العام في ليبيا، وهي التزامات لا تستطيع الحكومة التوصل منها بسهولة، نظراً لأنها قد فرضت بقوانين صدرت عن السلطة التشريعية في البلاد ممثلة في المؤتمر الوطني العام.

ورغم أن المختصين وصانعي القرار، والجمهور بصفة عامة، يدركون أن النفط هو المصدر الوحيد للدخل في ليبيا في ظل اقتصاد ريعي غير متنوع، وأن جهود التنمية طوال العقود الماضية لم تنجح في إيجاد مصدر بديل أو رافد آخر للدخل، إلا أن أيًا منهم لم يعاصر اليوم الذي توقف فيه هذا الشريان الحيوي عن التدفق، مما يهدد الشعب الليبي بالجوع والعطش، علاوة على الوضع الأمني المتردي. فكثيراً ما حذر الاقتصاديون من خطورة الاعتماد المفرط على النفط ومن آثار عدم التنوع الاقتصادي ومن مضاعفات الميزانيات الفلكية التي لم يشهد الاقتصاد الليبي لها مثيلاً، ورغم عدم القدرة على تنفيذها، وذلك للعديد من الأسباب لعل أهمها محدودية الطاقة الإستيعابية للاقتصاد الوطني وعدم توفر المؤسسات الناجعة والقادرة على تنفيذ الإنفاق وبرمجته ومحاسبه وتقييم نتائجه.

أما وقد وقعت الواقعة فلا مناص من المحاسبة والمراجعة وإعادة ترتيب الأولويات وتبني أعمال التخطيط الإستراتيجي المبني على رؤية واضحة وواقعية ومستقبل الاقتصاد الليبي، وحتى وإن انفجرت الأزمة، وعاد النفط الليبي إلى الأسواق الدولية، سوف تكون للحدث في حد ذاته تداعيات ستمتد آثارها على الاقتصاد الليبي لفترة ستة أشهر على أقل تقدير.

ويمكننا إستعراض تداعيات هذه الأزمة وانعكاساتها الاقتصادية على النحو التالي:-

متطلبات وتكاليف الرجوع إلى الوضع السابق لحدوث الأزمة نتيجة لإعادة ضخ النفط وتصديره وما يرتبط بذلك من إجراءات فنية وإدارية يقدرها المختصون في هذا المجال.

الدخل الضائع والذي يمكن تحقيقه لو إستمر ضخ النفط وتقدير قيمته بحوالي 135 مليون دولار يومياً أي بمعدل حوالي 4.0 مليار دولار شهرياً، بالإضافة إلى الخسائر المصرفية، في شكل دخل ضائع كان يمكن أن يحققه

منذ إكتشاف النفط والبدء في تصديره على أسس تجارية عام 1963م، لم يشهد قطاع النفط في ليبيا أزمة كالتى شهدتها إنتاج وتصدير النفط الخام الليبي خلال شهر سبتمبر 2013م.

فقد شارفت معدلات إنتاج النفط الخام (باستثناء الغاز المصاحب) حد الصفر، أو في أحسن تقدير بضعة براميل لا تشكل أية أهمية نسبية إلى معدلات الإنتاج والتصدير التي كانت سائدة أو تلك المعدلات التي كان يجري تصديرها في الأوضاع الطبيعية.

وقد سبق الانخفاض الحاد في إنتاج وتصدير النفط الخام تنديداً في معدلات الإنتاج خلال الربع الثالث من عام 2013م، حيث كانت تقدر بحوالي 400 ألف برميل يومياً.

وبصرف النظر عن الأسباب والدوافع والظروف التي أدت إلى هذا الوضع المساوي والأزمة التي شهدتها قطاع النفط الليبي، فإن الحدث في حد ذاته سيؤرخ له في تاريخ الاقتصاد الليبي باعتباره من أكبر الأخطار التي تهدد المصدر الرئيسي بل الوحيد للدخل في ليبيا. حيث لم تظهر الأرقام أية مساهمة تذكر للقطاع غير النفطي كمصدر للدخل، إذ لم يلتقط الاقتصاد الوطني أنفاسه بعد ثورة السابع عشر من فبراير في ظل عدم استكمال بناء مؤسسات الدولة وصياغة دستور البلاد.

وبالرغم من أن الاقتصاد الليبي كان قد تعرض لأكثر من صدمة خلال الأربعين سنة الماضية، نذكر من أهمها العقوبات الاقتصادية التي فرضتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي رونالد ريفان، في الثمانينيات من القرن الماضي، والتي تأثر بها قطاع النفط بشكل مباشر، والحظر الجوي الذي فرض على ليبيا في إطار العقوبات التي فرضها مجلس الأمن على ليبيا بسبب قضية لوكربي في التسعينيات من القرن الماضي، إلا أن توقف إنتاج وتصدير النفط لأسباب غير تقنية، وفقاً للوضع الراهن، يعتبر أمر غير مسبوق في ليبيا. وقد تزامن هذا الحدث مع تصاعد وثيرة الإنفاق الاستهلاكي العام ومعدلاته في شكل تعويضات ومرتبات ومكافآت ودعم... الخ. حيث رتبت الحكومة التزامات على نفسها، صارت جزء

مكافحة غسل الأموال واعرف عميلك

وجهان لعملية واحدة

فوزي محمد
دودش

الاهتمام سوف يعرض المصارف لمخاطر قانونية وتشغيلية واطار تتعلق بسمعتها وهو ما يؤدي في النهاية الى تحملها لدفع تكاليف مالية كبيرة .
وعلىنا كمسؤولين جميعاً بالمصارف وبوجه خاص المهتمين بتفعيل متطلبات مكافحة غسل الأموال واعرف عميلك بشكل كامل وسليم ان نراعي دائماً الاطار التشغيلي المتعلق بهذين المفهومين وان نتأكد كذلك من احتوائه للجوانب التالية.

- ❖ التحقق من العميل والحساب .
- ❖ التحقق من النشاط .
- ❖ التحقق من وثائق ومستندات العميل.
- ❖ التقيد بنماذج (KYC) والعمل على تطويرها .
- ❖ متابعة ورصد تعاملات العميل .
- ❖ تحديد هوية المعاملات المشيرة للشبهة .
- ❖ رفع التقارير حول المعاملات المشيرة للشبهة الى الجهات الرقابية .
- ❖ التدقيق من خلال القائمة السوداء للمشبهين عبر النظام المستخدم.
- ❖ التأكد من وثائق الشحن والقرارات الجمركية عبر الجهات المعتمدة.

وفي الختام ونظراً لأهمية هذا الموضوع نأمل من كل العاملين في مجال الامتثال و مكافحة غسل الأموال بالمصارف بذل العناية الواجبة مع العملاء واليقظة المستمرة ازاء العمليات غير الاعتيادية تضادياً لان تكون المصارف ملاذاً ومسرحة مؤهلاً لعمليات غسل وتهريب الأموال والشكر موصول كذلك لجميع العاملين بوحدة المعلومات المالية الرئيسية بالمصرف المركزي علي ما سنسأه من تعاون وفهم مشترك يهدف بالتاكيد الي تبني المعايير الفعالة الخاصة بتطبيق مبدأ (اعرف عميلك) التي لاتسهم فقط في زيادة سلامة وامن المصارف بل انها تعمل علي حماية ونزاهة النظام المصرفي بشكل عام في دولة ليبيا
والسلام عليكم



بان هناك ترابطاً وثيقاً بين المفهومين ولا يمكن النظر الى أحدهما بمعزل عن الآخر .

لذلك تشترط النظم وأفضل الممارسات ضرورة ان تعرف المصارف معرفة كافية للمعاملات التي توضع من خلال حسابات عملائها وهذا يعني ان المصارف بحاجة ماسة الي معرفة العميل وطبيعة واحجام المعاملات التي ينفذها وان تكون لديها فكرة كافية حول المبالغ التي يتعامل بها العميل.

هذا ونؤكد بان عدم بذل العناية الواجبة مع العملاء في المصارف ساهم للإمانة الي حد كبير في الوقوع في مخاطر عمليات غسل وتهريب الأموال كما ان الاستمرار وعدم

التي يتلقاها المصرف من العميل تتماشى فعلا مع دخل العميل ومن مصادر معلومة وواضحة لديه، وللتوصل الي نتائج دقيقة في هذا الصدد يتطلب الاحتفاظ بسجلات وبيانات وتفصيل كافية حول العميل ومصادر دخله ومعلومات اخرى ذات صلة .

وقياساً علي ذلك يمكن القول بان العملية الاولي المتعلقة بتحديد طبيعة المعاملات والتحقق منها هي المعنية بمكافحة غسل الأموال بينما العملية الاخرى والمرتبطة بجمع وتحديث المعلومات حول العميل هي المعنية بما يسمى (باعرف عميلك) وممارسة غسل الأموال فتفترض سلفاً وجود نظام (KYC) في موضعها لذلك نجد وباستمرار

للأسف الشديد لازال كثيرون في القطاع المصرفي يعتقدون ان الحديث عن هذا الموضوع يقتصر علي مدى إمكانية الحصول على المعلومات والبيانات الشخصية عن العميل فقط ، والحقيقة أعمق من ذلك بكثير فنجد مثلا المؤسسات المالية وتحديد المصارف تستخدم في العادة كوسيط لتحويل أو إيداع الأموال ورغم ان الأحداث السياسية والاقتصادية العالمية الأخيرة ادت الي تسليط الضوء علي دور وعلاقة المصارف بعملائها سواء في نطاق فتح الحسابات او الاوضاع القانونية لهم والمستفيدين الحقيقيين من خدمات المصارف المختلفة كما تتوقع منهم امتلاك سياسات واجراءات واضحة ومحددة لمعايير اعرف عميلك المحكمة والسليمة فضلا عن وجود اليات رقابية فعالة لرصد اي معاملات لاتبدو طبيعية وتنفيذ عقوبات ضد عدم الامتثال لهذه المعايير وبشكل مستمر ومتزايد بدأت اوساط المستثمرين تعتبر ان عمليات غسل وتهريب الاموال وعدم بذل العناية الواجبة مع العملاء قضية خطيرة تتعلق بالسمعة وتوقع المستثمرون ايضا من المصارف اعتماد سياسات واضحة ومحددة لمعايير اعرف عميلك و غسل الاموال فضلا عن وجود انظمة داخلية بها تسمح بالرقابة المستمرة لعمليات العملاء لضمان اتساقها مع ما يتوفر من بيانات ومعلومات عنهم لتحقيق الاهداف المتوخاة وتفادي مخاطر هذه الظاهرة علي المستويين المحلي والدولي.

ولاستيضاح هذا الامر نفترض جدلاً ان عميل ما عندما يحصل علي فتح اعتمادات او تسديد مستندات او تنفيذ حوالات مباشرة او منح ائتمان من مصرف ما و التي قد لا يكون من السهولة بمكان الحصول علي مثل هذه الخدمات من مصارف اخرى لاسباب متعددة هنا يتعين علي المصارف وتحديد مسؤولي الامتثال و غسل الاموال والعاملين مهم ان يتأكدوا بدرجة معقولة من ان التعامل غير مرتبط بغسل اموال وان جميع التحويلات أو الايداعات

اهمية إصدار قانون يتعلق بالصكوك الاسلامية لإدارة السيولة في الاقتصاد الليبي ودورها في التنمية

الصكوك الاسلامية واهمية تفعيلها بليبيا

إعداد / جمال عجاج

والسندات

تعريفها

خاصة بالصكوك مقارنة حتى ببعض الدول العربية مثل الكويت التي تصل حصتها الي 10% والبحرين 2.4% ومصر 1.3% ، وقد بلغت قيمة اصدارات الصكوك حول العالم 121 مليار دولار خلال العام 2012 ، وبما ان ليبيا تتميز بمقدارها المالية والجغرافية ومستهدفة بإقامة مشاريع تنموية كبيرة فمن المفترض ان يكون لها مكان بهذه السوق بالسنوات القريبة القادمة ، ويكون ذلك بوضع استراتيجية واضحة وكاملة.

ليبيا والصكوك

الاسلامية

المصارف التي لم تبشر بتفعيل منتجات الصيرفة الاسلامية ولم تتوسع بها ولا زالت لم تنضج سياساتها بهذا التوجه سيكون من الطبيعي ان تنخفض وتأثر ايراداتها ، الامر الذي بالتالي سيؤثر على القطاع الاقتصادي بالدولة بشكل او باخر ، خاصة

في ضل تزايد المصروفات في جميع المجالات ، وبالتالي سيكون من الصعب على القطاع الخاص الحصول على التمويلات لتنفيذ المشروعات المختلفة ومن هنا تأتي احد اهم متطلبات وجود الصكوك الاسلامية بالسوق المالي الليبي ، فالهدف من إصدار الصكوك بشكل خاص في ليبيا هو استقطاب فائض السيولة بالمؤسسات المختلفة العامة والخاصة والمدخرات المالية الخاصة بالافراد للاستفادة منها في تقوية الاقتصاد الوطني واقامة مشاريع تنموية كبيرة والمساهمة بالتقليل والحد من الاعتماد على النفط ، وتوجيه عوائد النفط لتغطية متطلبات قطاعات ومؤسسات الدولة المختلفة.

الصكوك الاسلامية مخاطرها منخفضة لأن تصنيفها يرتبط بالتصنيف الائتماني للمشروع الذي يصدر عليه الصك والجهة الضامنة للإصدار ، في حين ان السندات مرتبطة بالتصنيف الائتماني للجهة المصدرة ، والاستثمار في السندات يتطلب نوعية محددة من المستثمرين وهي

هي وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله ، وهي تقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة عملاً بالقاعدة الشرعية الغنم بالغرم ، بمعنى ان العلاقة بين المشتركين فيها يعتمد بشكل أساسي على الاشتراك في الربح والخسارة ، بغض النظر عن صيغة الاستثمار المستخدمة ، وهي تعطي مالكها حصة من الربح وليس نسبة محددة مسبقاً من قيمتها الاسمية.

اهميتها

هي احد اهم أدوات التمويل الإسلامي التي تتسم بمنافع كبيرة فالتجارب العديدة التي

تم تطبيقها بعدة دول بالعالم

مثل الامارات والبحرين وتركيا والسودان والمانيا وماليزيا وغيرها اثبتت انها من افضل صيغ التمويل الحديثة وتكمن اهميتها في كونها تساهم في تمويل المشروعات التنموية الكبيرة دون الاعتماد على ميزانية الدولة او الاستدانة من الخارج وتساهم في حل المشاكل الاقتصادية بتوفير فرص العمل وزيادة ربحية الشركات والمؤسسات المالية وتحسن مراكزها المالية وترفع كفاءة راس مالها وتزيد من حجم السيولة بها لانها لا تحتاج لتكلفة كبيرة في تمويلها وادارتها ، وادائها يتم خارج الميزانية ، واصولها في النهاية تؤل ملكيتها للدولة.

الاختلاف بين الصكوك الاسلامية



قانون « الفاتكا »

بداية نود أن نُعرف قانون الامتثال الضريبي المعروف باسم « الفاتكا » إن هذا القانون يهدف إلى مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي للمواطنين الأمريكيين الذين لديهم حسابات أو مشروعات خارج الولايات المتحدة الأمريكية.

إننا نتفق تماماً مع كاتب المقال بأن هذا القانون يتعارض مع مبادئ السرية المصرفية فضلاً عن أنه يمثل تعدياً على السيادة الوطنية لكل دول العالم، ومن جهة نظرنا لأضرب في التعاون وكشف السرية، حيث إن أشد الأنظمة سرية في العالم هي سويسرا المعروفة عنها التشدد في كشف السرية الخاصة بالعملاء بالتعاون حالياً في شأن هذا القانون، ورغم علمنا بأنه يمثل عبئاً على المصارف والجهات المعنية الأخرى، يتمثل في تطوير أنظمة جمع المعلومات والتدريب وإعداد التقارير والدخول في اتفاقيات مع الإدارة الأمريكية.

إن الدخول في اتفاقيات تعاون مع السلطات الأمريكية ليس خياراً لجميع دول العالم، بل الدخول في اتفاقيات يجنب الدول العديد من المخاطر، لأن عدم الدخول في اتفاقيات مع السلطات الأمريكية يعرضها إلى عقوبات قاسية، فضلاً عن امتناع كل دول العالم في التعامل مع مصارف الدول غير المتعاونة أو المشبهة لهذا القانون. أما فيما يتعلق بمصرف ليبيا المركزي ومدى استعداده لتطبيق هذا القانون فقد قام مصرف ليبيا المركزي بتنظيم ندوة يوم 18/09/2013م، بالتعاون مع إحدى الشركات الاستشارية العالمية للتعريف بهذا القانون وقد حضر الندوة جميع المسؤولين بالمصارف العاملة في ليبيا وكل الجهات ذات العلاقة بهذا القانون.

وبعد الانتهاء من هذه الندوة، قام محافظ مصرف ليبيا المركزي بإصدار قراره رقم 244/2013 الصادر في 25/09/2013م، بتشكيل لجنة برئاسة وعضوية عدد من مدراء الإدارات بالمصرف ومهمتها دراسة ما يتعلق بتأثير قانون الفاتكا على القطاع المصرفي بليبيا وبالأخص ماليي:-

- ❖ دراسة مدى استعداد المصارف لتطبيق هذا القانون.
- ❖ تقييم العوائق والصعوبات القانونية والعملية التي تواجه تطبيق القانون المذكور من قبل القطاع المصرفي.
- ❖ اقتراح تطوير التعليمات الصادرة من مصرف ليبيا المركزي بما يُهدد لتطبيق القانون.
- ❖ وضع خارطة طريق للقطاع المصرفي للامتثال للقانون.
- ❖ اقتراح التوصيات بشأن تشكيل لجان فرعية.

وبما أن ليبيا جزء من المجتمع الدولي، عليها الالتزام بهذا القانون أسوة ببقية دول العالم، لأن الالتزام ليس خياراً كما أسلفنا بل التعاون مطلوب تضادياً لأية مخاطر، علماً بان القانون يمنح سلطات الضرائب الأمريكية الحق في ملاحظة كل الأمريكيين خارج الحدود وفي حالة عدم الانصياع أو الامتناع عن تقديم التعاون المطلوب فإن القانون يخول مصلحة الضرائب الأمريكية باقتطاع 30% من التحويلات الجارية عن طريق المصارف الأمريكية أو بالدولار الأمريكي من حسابات المصارف للدول غير المتعاونة.

أما فيما يتعلق بالسؤال الأخير الوارد بالمقال بشأن الليبيين الذين يحملون جنسية أمريكية، نفيد بأن قانون الضرائب الليبي لا يفرض ضرائب على الليبيين الذين يعملون في الخارج.

وأخيراً نأمل أن نكون قد وفقنا في الإجابة على جميع التساؤلات الواردة بالمقال. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،،،

خليفة أبو بكر الإدريسي
مدير مكافحة غسل الأموال

إعلان

مصرف ليبيا المركزي

يعتزم مصرف ليبيا المركزي طرح عطاء لتوريد وتركيب لوحة التوزيع المنخفض بفرع بنغازي وفقاً للشروط التالية :



- 1 - يمكن سحب كراسة العطاء مقابل مبلغ مالي قدره (500 د.ل) خمسمائة دينار ليبي لا ترجع.
 - 2 - يتم البدء بسحب كراسة العطاء ابتداءً من يوم الأحد الموافق 2013/10/13م، وحتى يوم الخميس الموافق 2013/12/26م.
 - 3 - يرفق بالعطاء تأمين ابتدائي قدره (10,000 د.ل) عشرة آلاف دينار ليبي بصورة صك مصدق أو خطاب ضمان مصري، ترجع لمن لا يرسو عليه العطاء.
 - 4 - آخر موعد لتقديم العطاء يوم الخميس الموافق 2013/12/26م.
 - 5 - يتم سحب كراسة العطاء من مقر المصرف الرئيسي بطرابلس أو بفرع مصرف ليبيا المركزي ببنغازي.
- لأي استفسارات يمكن الاتصال على الأرقام التالية:-
(00218213367352 - 002180619091166)

إعلان

مصرف ليبيا المركزي

يعتزم مصرف ليبيا المركزي طرح عطاء لتوريد وتركيب منظومة الطاقة اللانقطعة بفرع بنغازي وفقاً للشروط التالية:



- 1 - يمكن سحب كراسة العطاء مقابل مبلغ مالي قدره (500 د.ل) خمسمائة دينار ليبي لا ترجع.
 - 2 - يتم البدء بسحب كراسة العطاء ابتداءً من يوم الأحد الموافق 2013/10/13م، وحتى يوم الخميس الموافق 2013/12/26م.
 - 3 - يرفق بالعطاء تأمين ابتدائي قدره (5000 د.ل) خمسة آلاف دينار ليبي بصورة صك مصدق أو خطاب ضمان مصري، ترجع لمن لا يرسو عليه العطاء.
 - 4 - آخر موعد لتقديم العطاء يوم الخميس الموافق 2013/12/26م.
 - 5 - يتم سحب كراسة العطاء من مقر المصرف الرئيسي بطرابلس أو بفرع مصرف ليبيا المركزي ببنغازي.
- لأي استفسارات يمكن الاتصال على الأرقام التالية:-
(00218213367352 - 002180619091166)

سليمان العزابي مدير عام المصرف التجاري الوطني :

عامل الوقت أبرز التحديات أمام التحول إلى الصيرفة الإسلامية



يعتبر المصرف التجاري الوطني أحد أكبر المصارف العامة العاملة في ليبيا ومن المصارف المتقدمة على المستوى المحلي ويسخر كل الجهود لخدمة المجتمع في كل مؤسساته من شركات ومؤسسات ويدعم كل الأنشطة التجارية والاقتصادية في الداخل والخارج... وقد ظهر المصرف التجاري الوطني إلى حيز الوجود، نتيجة فصل إدارة العمليات التجارية بمصرف ليبيا المركزي، ودمجها مع كل من مصرف العروبة ومصرف الاستقلال، وبذلك تكونت شركة مساهمة مملوكة للدولة بالكامل باسم المصرف التجاري الوطني برأس مال قدرة (2.5) مليون دينار ليبي رفع لاحقاً إلى (100) مليون... ومنذ ذلك الحين، شهد المصرف عدة تطورات كبيرة على صعيد رأس المال، وأحدث عدة نقلات نوعية في خدماته، وكان آخرها استحداث استراتيجية عمل ترمي إلى طرح خدمات متميزة وتواكب الأنظمة العالمية في مجال الخدمات المصرفية، لتحسين وضعه التنافسي وتمكينه من تأدية دوره لدعم الاقتصاد الوطني على أكمل وجه.

حوار : طارق السنوسي

ولتحقيق ذلك أخضعت عمليات وإدارات المصرف منذ نهاية العقد الماضي إلى الدراسة والتحليل والتقييم، بغية تشخيص وضعه مقارنة بالمصارف المحلية والإقليمية وتم تحديد نقاط الضعف والقوة، وتبني سياسة للإقراض مع القطاع الخاص، ورفع كفاءة نظام الموارد البشرية، واستكمال الهيكل التنظيمي، وفقاً للمعايير المحلية واستحداث مجموعة من الإدارات المهمة مثل التسويق، المخاطر، الخزائنة، وتطوير العملية الائتمانية، جنباً إلى جنب مع تعديل الهيكل التنظيمي وإدخال تحسين جذري على مفاهيم إدارة الموارد البشرية وما يرتبط بها من قدرات وعمليات وكذلك تحسين أنظمة تقنية المعلومات، وتطوير عقلية المبيعات لديهم والتدريب على البيع التبادلي. كما تركز خطة المصرف الراهنة على تقييم المنافسة وتحديد شرائح العملاء وتحديد اهم المنتجات التي يجب التركيز عليها، وصولاً إلى تحقيق شعار الذي يصبو إليه جميع مكونات المصرف، وهو أن يصبح

المساهمة في الخصخصة الاسكانية من صميم عمل المصارف

– (التمويل التأجير) ... منتج جديد يسهم في تبسيط وتسهيل الاجراءات بعيداً عن التعقيد

– الخدمة القادمة تحويل الأرصد المصرفية عبر الهواتف النقالة

المصرف، وكذلك مؤشراتنا جيدة، إذ يحتل المصرف المرتبة الثانية بين المؤسسات المالية المدرجة بسوق المال الليبي.

مصارف : ما أبرز الخدمات التي يسعى المصرف إلى طرحها أمام زبائنه ؟

العزابي : المصرف التجاري الوطني، كغيره من المصارف، والمؤسسات المالية، يسعى إلى التغيير، فكل شيء من حولنا يتغير ويتطور ويتم هذا التغيير



التجاري الوطني مصرف الثقة والأمان، وأن يكون مصرفاً عالمياً سريع النمو مع الاستمرار في التركيز على شركات القطاع العام، والعملاء الأفراد العاملين في القطاع العام، ومع التقدم نحو المستقبل يحتاج المصرف إلى تطوير تعاملاته لشريحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولتسليط الضوء على أهم ما استجد من خدمات، وفهم آليات العمل بالمصرف التقت صحيفة المصارف مع السيد سليمان العزابي مدير عام المصرف التجاري الوطني، في لقاء سريع.

مصارف : ماهو الموقف المالي للمصرف التجاري الوطني

العزابي : يعتبر الموقف الراهن للمصرف، جيداً على الرغم من الظروف الاستثنائية الراهنة الذي تمر به البلاد، وكان لها التأثير الواضح على حركة الاستثمارات، وتبعاً لذلك انعكاسها على خدمات

مصارف : هل لدى المصرف خطة أو رغبة في تمويل المشاريع الإسكانية ؟

العزابي : بكل تأكيد نتجه إلى في هذا المسعى، فمن الواجب على المصرف المساهمة في الخصخصة الإسكانية، حيث إننا في ليبيا نعاني أزمة سكن، لاسيما شريحة محدود الدخل الذين تتفاقم معاناتهم جراء عدم تمكنهم من الحصول على السكن، وبالإمكان تيسير السبل لهم، وهو ما نرمي إلى تحقيقه، ويجري المصرف اتصالات مستمرة للدخول في تمويل مشاريع إسكانية، أو عمليات البناء، أو مع الذين يرغبون في الحصول على مسكن بأقساط ميسرة وفق آلية تتماشى مع الظروف الراهنة، وبمناى عن الفوائد المصرفية.

مصارف : يشكو بعض عملاء المصرف من شريحة رجال الأعمال، من الروتين الإداري، وبطء خدمات المصرف، لاسيما فتح الاعتمادات البنكية؟

العزابي : يتعامل المصرف مع عدد كبير من رجال الأعمال، والشركات الخاصة والمؤسسات العامة، ويقدم حزمة من الخدمات لهم، بما في ذلك الاعتمادات المستندية، والتي تم وفق متطلبات مصرفية وقانونية، ولدينا عملاء مستمرون في اتمام أعمالهم وعملياتهم التي تستلزم إجراءات البنكية مع المصرف منذ زهاء الثلاثة عقود، وقد قمنا مؤخراً بمنح المزيد من التسهيلات، وبشكل أوسع لهذه الشريحة، وفق تعامل مميز، خصوصاً ممن له حركة بمبالغ كبيرة، وأكد بأن إدارة المصرف تعمل على التعامل مع العراقيل والصعاب وتسعى إلى تذليلها.

مصارف : ماهي رؤيتكم لتبني فكرة التوجه نحو الصيرفة الإسلامية، وماهي أبرز التحديات التي تواجه هذه النمط من الخدمات المصرفية، وحجمها ؟

العزابي : يمكننا القول ان الرؤية أصبحت واضحة، فالتحول التدريجي هو النجاح والأفضل والأكثر نجاعة، فإن متطلبات الزبائن التي تزداد بخصوص البحث عن المنتجات المصرفية الإسلامية، في التمويلات أو الاستثمارات والإقراض، وغيرها من الخدمات البنكية، فأصبح من الضروري توفير خدمات تتوافق مع الشريعة الإسلامية، وكذلك الزمن القانون رقم 1 لسنة 2013 الصادر عن المؤتمر الوطني العام، والقاضي بتحريم التعامل بالربا، للتوجه إلى الصيرفة الإسلامية، أما أبرز التحديات فهو عامل الوقت، فالمصارف منذ تأسيسها تعمل بالآلية التقليدية، وبمنظومة فنية وإدارية وكذلك قوانين، تتوافق مع هذه الآلية، التي يتطلب تحويلها إلى صيغ تتماشى مع متطلبات مشروع الصيرفة الإسلامية، وهو ما يستدعي بعض الوقت، والمصرف التجاري الوطني قدم خطة واضحة الأهداف والمعالم، وأفضلها وأكثرها مرونة، للتحول إلى الصيرفة الإسلامية، وقد باشرت إدارة المصرف في تحويل الخطة إلى برامج عمل، وإجراءات تنفيذية، بغية التحول الكامل إلى تقديم الخدمات البنكية الإسلامية.

بإيقاع متسارع ففى كل لحظة تظهر ظروف جديدة، وأفكار جديدة، منتجات جديدة، مفاهيم إدارية، ومن هذا المنطلق فإن رؤيتنا الإستراتيجية أن نكون أداة يقاس بها، وطموحاتنا كبيرة، فيما يتعلق بالمنتجات المتعددة، وتخدم الأفراد أو عملاء المصرف من المواطنين، بما في ذلك الخدمات الالكترونية التي بدأت تشهد انتعاشاً كبيراً، مع طرح منتج بطاقة (الفيزا Pre-paid)، في مايو الماضي، وقد لاقت تلك البطاقة اقبالاً ونجاحاً متميزاً، كما عملنا على توسعة نطاق خدمة الهاتف النقال عبر الرسائل النصية، التي توفر الوقت والجهد، وتجاوب عن استفسارات زبائن البنك، وتمكنهم من الاطلاع على حركة حساباتهم عبر الرسائل النصية، ومن المستهدف طرح خدمة إعادة تعبئة الرصيد للهواتف النقالة إلكترونياً، جنباً إلى جنب مع تحويل الأموال من حساب إلى آخر بواسطة الهاتف النقال، وكذلك منح حسابات الطلبة والسحب عن طريق البطاقة المصرفية... أما على نطاق الشركات، فلدينا أهم المنتجات، والمتمثلة في التمويل عن طريق (التأجير التمويلي)، وهو منتج جديد يسهم في تبسيط وتسهيل الإجراءات بعيداً عن التعقيد.

المصارف : أشرت في اجابتك السابقة إلى طرح خدمة (الفيزا) مسبقة الدفع الخاصة بالمصرف، فهل من تفاصيل أوسع عن هذه البطاقة ؟

العزابي : شرع المصرف التجاري الوطني، نهاية شهر مايو الماضي، في اطلاق الحملة التسويقية والبيعية لمنتج بطاقة فيزا السياحية مسبقة الدفع (VISA PRE-PAID)، مستهدفة زبائن المصرف، ضمن حزمة من الخدمات الإلكترونية التي يسعى المصرف إلى طرحها لعملائه، بغية اختصار الجهد والوقت، وتقديم الأفضل والأكثر نجاعة لهم... وتنطوي البطاقة على عدة فوائد وامتيازات منها، أن بطاقة فيزا السياحية معروفة ومقبولة في جميع أنحاء العالم، أضف إلى ذلك يمكن شحنها حتى 15 ألف دينار ليبي كحد أعلى، ما يجعلها رفيق موثوق لاتمام كافة عمليات البيع والشراء، واتمام الصفقات التجارية بايسر وأمن السبل، كما أن من مزايا هذه البطاقة شحنها بالمبلغ من حساب العميل، بمجرد ملء نموذج الشحن، وبهذا فإن بطاقة فيزا السياحية تلبى متطلبات مختلف الشرائح، من رجال أعمال، وطلاب، كما أنها تلبى متطلبات كل من يريد استعمالها لغرض التسوق من الانترنت، باعتبارها وسيلة دفع آمنة، وسهلة الاستخدام، كما تتسم (فيزا) السياحية مسبقة الدفع، بميزة التحكم في المصارف، الابتعاد عن حمل النقود، كما أن الحصول عليها يتم بمعزل عن التعقيدات والإجراءات الروتينية، فالمستندات المطلوبة للاستفادة من المنتج، فقط هي صورة من جواز السفر الصفحة الانجليزية، وتعبئة النموذج المعد، فيما تعد أسعار المنتج رخيصة، فلاتتجاوز خدمة إصدار البطاقة مبلغ 25 دينار، وهو نفس قيمة رسوم تجديد البطاقة، إلى جانب عمولة سنوية 25 دينار.



فريد زكريا وهاجس السقوط

ففي هذا الكتاب، يناقش المؤلف الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة في نشر الديمقراطية الليبرالية في جميع أنحاء العالم، ويوضح أن بلداناً أخرى تتنافس الآن مع الولايات المتحدة من حيث القوة الاقتصادية والصناعية والثقافية، في حين أن الولايات المتحدة لا تزال هي القوة المسيطرة على المسرح السياسي والعسكري، هذا على الرغم من أن بلداناً أخرى مثل الصين والهند أصبحوا لاعبين عالميين في العديد من المجالات.

ويناقش زكريا صعود القوى العظمى الجديدة ومدى تأثير هذه القوى الجديدة خاصة الصين وروسيا والبرازيل والهند وغيرها من الدول على نفوذ الولايات المتحدة ويرى أن العرف الدائم في السياسة الدولية الآن يقوم على الجمع بين القوة الاقتصادية المتنامية لتلك الدول، وما تحاول تطويره من نفوذ سياسي لها، في ظل تنامي قوى سياسية لم تكن بالتأثير ذاته الذي هي عليه اليوم قبل عقد من الآن، ولم يكن متوقعاً لها أن تكون من الدول الكبرى في العالم.

نشر الكاتب الأمريكي الهندي الأصل فريد زكريا مقالاً على موقع "سي إن إن" يقول فيه إن إدارة أوباما فشلت في معالجة الأزمة السورية، وإنها استخدمت ورقة الأسلحة الكيميائية حتى لا تحرج أوباما الذي طالب برحيل الأسد دون أن يكون لديه استراتيجية لتفويض ذلك.

وقال زكريا: "خطابات أوباما نابغة من عدم قراءته الجيدة لقوة الأسد ووحشيته، فهو كان يعتقد أن نهاية الأسد كانت وشيكة"، من جهته يحتفظ الرئيس الأمريكي باراك أوباما في مكتبته بكتاب أثار ضجة في أمريكا وهو "عالم ما بعد أمريكا" The Post-American World من تأليف الكاتب الذي ينتقد سياسته، وقد التقط مصور جريدة نيويورك تايمز صورة لأوباما وهو يحمل الكتاب.

لقد أصبح هاجس سقوط وتراجع نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية مسيطراً بشدة على عقول مشاهير الكتاب والمحللين وفلاسفة السياسة في الولايات المتحدة.. وهو ما دفع فريد زكريا لتأليف كتابه "عالم ما بعد أمريكا".

أرشيف الإيطاليين في ليبيا

توثيق سينمائي للحقبة الاستعمارية

الكوارث البيضة التي ارتكبتها الإيطاليون الفاشست في ليبيا، والمآسي التي عانى منها شعب صغير يعيش مستوى بدائياً من الحياة، والمحارق والمشائق والمعازل والمجازر .. إلى آخر ذلك من الأحداث التي لم يتمكن المجاهدون الليبيون من توثيقها كان المستعمرون يصورونها على أشربة سينمائية ويرسلونها إلى روما فتعرض على الشعب الإيطالي، وقد احتفظت إيطاليا بأرشيف هذه المصورات لتقوم أخيراً بالموافقة على تسليمها بعد أن تجري عليها ما تحتاج له من عمليات ترميم وإعادة استظهار وتحويلها إلى الوسائط الإلكترونية.

إن هذا الأرشيف سوف يُظهر عدداً كبيراً من المشاهد التي سيراهها العالم للمرة الأولى، وتقتصر صحيفة (الأيام) أن تتولى إدارة المركز التاريخي حفظ هذا الأرشيف وإتاحة مشاهدته أو نسخه أمام الباحثين والمهتمين من إعلاميين ومخرجين وغيرهم.



عملية اعتقال شيخ الشهداء وثقت سينمائياً

زوار السفارات

إدانة مسبقة لليبراليين السعوديين

الليبراليين السعوديين عن طريق سرد تختلط فيه الشهادات التوثيقية والحكمة البوليسية المثيرة، وهي قد تنجح في إقناع القارئ العادي، ولكنها لن تستطيع ذلك مع القارئ الواعي المطلع، الذي يُحكم العقل، ويبحث عن الحقيقة، ولكنها تخاطب أيضاً جمهوراً معيناً لا يحتاج إلى إقناع أصلاً، وهي أشبه بتجميع لأدلة الاتهام في قضية دون محام أو شهود دفاع.

إذا تركنا الموضوع جانباً نجد أن الرواية نجحت في تقديم سرد رواي بوليسي مشوق، استطاع أن يستحوذ على اهتمام القارئ ومتابعته لمعرفة ما توّول إليه الأحداث المتسارعة.

زوار السفارات رواية سعودية جديدة صدرت عن دار منتدى المعارف في بيروت للكاتب محمد بن صالح الشمراني وهي تنتهي بكلمة على لسان وزير الداخلية السعودي الأمير نايف بن عبدالعزيز الذي يقول: «هؤلاء أناس بُهروا بما عليه الغرب، ووظفوا لخدمتهم، ونعرف اتصالاتهم بجهات أجنبية، وسنحاربهم، وسنقطع ألسنتهم». (248) كلمته الختامية هذه تلخص ما تنصحه عنه الرواية من حكم مسبق على المثقفين الليبراليين السعوديين فهي تدنيهم باقتراح جرم الخيانة العظمى والعمالة للغرب. وقد صدرت هذه الرواية كما يبدو من أجل هدف واحد هو إدانة



غلاف الرواية



مدخل المهرجان عند التقاء الجميلين



المهاري كانت حاضرة

مهرجان تان تان الثقافي

هنا تجتمع الأيقونات المفقودة

الجلدية والنباتية والصياغة والنحت على خشب العرعار والنقش على الحجر والحديد المطروق والزليج البلدي والفضيات والنحاسيات، ومن الجوار تتساب بشكل متواصل إيقاعات الطبول والبنادير بينما يسمع الحاضرون مجموعة من النساء يغنين قصائد من الشعر الحساني ويرى الفتيات يرتدين اللحفنة (زي صحراوي خاص بنساء هذه المناطق)، وغير بعيد عن هذه اللوحة لا تكاد سباقات الهجن تتوقف حتى تبدأ عروض الفروسية التقليدية.

كما تميز الحفل الختامي لهذا الحدث الثقافي الهام بإقامة خيمة شعرية شارك فيها شعراء دأبو الصيت بالأقاليم الجنوبية للمملكة المغربية فضلاً عن شعراء من موريتانيا قدموا خلالها روائع من الشعر الحساني، إضافة إلى وصلات فنية أبدعتها فرقة الفنانة الموريتانية كومبان منت أعلى وركان على أنغام وإيقاعات آلات خاصة بالغناء والطرب الحساني.



لعلها من المرات النادرة التي يمكن للمرء أن يرى فيها قبائل جنوب المغرب بهذا الحضور الكثيف، حيث تظهر كل قبيلة بأيقونة مغايرة لجاراتها، فتتصب خيمتها، وتجزّ وراءها مجموعة مختارة من أجل إبلها، ويرتدي رجالها ونساؤها أجمل ثيابهم التقليدية.

مناسبة هذه الباقية التراثية المتنوعة بالطبع هو موسم مهرجان تان تان السنوي في دورته التاسعة التي انتظمت تحت شعار "الثقافة الحسانية رافعة أساسية للنموذج التنموي بالأقاليم الجنوبية للمملكة"، والحسانية هي لغة وثقافة أهل الصحراء التي تمتد من جنوب المغرب إلى جنوب موريتانيا. وقد تم إحياء هذا المهرجان منذ العام 2004 بعد أن صنفته منظمة اليونسكو ضمن قائمة التراث الثقافي للإنسانية، أما الأهالي فيقولون أن عمر هذا اللقاء السنوي كان منذ مئات السنين وفي الموعد ذاته.

وهناك.. على جنوب الرباط (العاصمة) بحوالي 1000 كيلومتر، وفي قلب الصحراء نحن على موعد مع هذا المهرجان الذي يجسد مختلف مظاهر الحياة الصحراوية وعاداتها وتقاليدها، ويقدم لضيوفه وجهاً عميقاً من وجوه

موسوعة مصفرة

الاتحاد الأوروبي والعلاقات اليمنية الأوروبية

صدر مؤخراً في بيروت عن دار الشروق للنشر والتوزيع، الإصدار الأخير من كتاب «الاتحاد الأوروبي والعلاقات اليمنية الأوروبية»، للباحث السفير عبد الوهاب محمد إسماعيل العمري، تناول الكتاب مفردات وتفاصيل العلاقة بين اليمن والاتحاد الأوروبي، رصداً وتحليلاً.

تأتي الطبعة الثانية لهذا الكتاب بصورة منقحة مستوعبة الكثير من المستجدات في كل مفردات موضوع الدراسة، وقد تضمنت المحتويات في الفصل الأول الظروف الدولية لنشأة الاتحاد وتطور مؤسساته، بينما تناول الفصل الثاني: السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، أما الفصل الثالث فقد فصل العلاقات الأوروبية المتوسطية، بينما تناول الفصل الرابع وضع الجاليات العربية في بلدان الاتحاد الأوروبي أما الفصل الخامس فيعتبر من أوسع وأهم فصول الكتاب فتحت عنوان نموذج

للمشاركة العربية الأوروبية مع اليمن نموذجاً تعمق الباحث في علاقات اليمن مع بلدان الاتحاد الأوروبي الأساسية وعلاقتها باليمن منذ الربع الأول من القرن العشرين، بينما في بحث آخر من الفصل الخامس تناول العلاقات اليمنية مع الاتحاد الأوروبي كمؤسسة ودور الاتحاد الأوروبي كشريك رئيسي وداعم للتنمية والعملية الديمقراطية في اليمن منذ أكثر من عقدين من الزمن.

ويقدم المؤلف مساحة كبيرة في كتابه للحديث عن العلاقات اليمنية الأوروبية كنموذج للمشاركة العربية الأوروبية، فضلاً عن مواضيع لا تقل أهمية، منها مشاكل الأقليات الإسلامية في أوروبا بعد انتشار ما عرف لدى الغرب بظاهرة (الإسلام فوبيا)، والحوار العربي الأوروبي.

والمصنف لهذا الكتاب يُخيل إليه بأنه أمام موسوعة مصفرة لكل ما يتعلق بتاريخ العلاقات اليمنية الأوروبية مع كل دول أوروبا منذ الربع الأول من القرن الماضي وبهذا فهو أقرب إلى الموسوعة في جانبه التاريخي، وتأتي أهمية الكتاب لكون المؤلف عمل لعدة سنوات مسؤولاً عن ملف العلاقات مع الاتحاد الأوروبي فضلاً عن عمله السابق ككاتب للسفير في بعثة اليمن في بروكسل والاتحاد الأوروبي وهو يتعامل مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي عن قرب اكتسب خبرة وتجربة معقولة حاول بأسلوبه الصحفي وبمنهجية أكاديمية جادة أن يخرج لنا هذا الكتاب الشيق والمفيد في آن واحد.

وبحكم عمل المؤلف في عدة بعثات يمنية في أوروبا وأمريكا وغيرها فقد تسنى له حضور ندوات ومؤتمرات ساعدت في تكوين فكرة إعداد هذا الكتاب. والكاتب عضو نقابة الصحفيين اليمنيين ونشرت له دراسات وأبحاث ومقالات صحفية منذ أكثر من ثلاثين عاماً في صحف ومجلات يمنية وعربية.



غلاف الكتاب

الإجازة للرقابة الشرعية .. والتعديلات للمصارف

لجنة الأدلة تنجز تسعة منتجات إسلامية



والإيجار المنتهي بالتمليك و المضاربة وحسابات تحت الطلب وحسابات الاستثمار .هذه المجموعة من المنتجات الإسلامية تم استكمال أدلتها بواقع 90% ومنها ما أنجز بشكل نهائي وتمت إحالته على هيئة الرقابة الشرعية المركزية ليتم تعميمه على القطاع المصرفي وأكد الدكتور الحوئي بأن هذه المنتجات تم تجهيزها من طرف اللجنة المكلفة التي يعد كل عناصرها أعضاء بالجمعية المالية المصرفية وأشار إلى أن الجمعية المالية الإسلامية هي الجهة الحاضنة والراعية لجهود اللجنة المكلفة بإعداد الأدلة دونما أي مقابل مادي وذلك كما ذكر ياتي انسجاما مع دور الجمعية في التحول نحو الصيرفة الإسلامية الذي يشمل كذلك دور الجمعية في اقتراح الأعضاء المؤهلين في مجال إنتاج المنتجات المصرفية الإسلامية وأضاف بأن لجنة المنتجات الإسلامية تجتمع أسبوعيا بواقع ثلاثة لجان فنية تتضمن عددا من المتخصصين في مجالات القانون والمحاسبة والادارة فالأدلة التي قمنا بتجهيزها تحتوي على ثلاثة أجزاء رئيسية يبدأ أولها بتعريف المنتج ويتعرض الجزء الثاني للعقود والإجراءات والمستندات أما الجزء الثالث فيعنى بالمعالجات المحاسبية المرتبطة بتنفيذ المشروع كما ذكر الدكتور الحوئي إلى أن اللجنة تعتمد إضافة جزء رابع يعنى بالتدقيق الشرعي ونوه إلى وجود لجنة تختص بمراجعة المنتجات السابقة وتعد لإنجاز الإصدار الثاني من المنتجات والذي سيشمل تسعة منتجات مصرفية إسلامية أخرى إلى جانب ذلك ذكر الدكتور بأن هذه الأدلة أعدت لاسترشاد القطاع المصرفي وليست ملزمة له وأضاف بأن القطاع المصرفي مدعو بدوره إلى المشاركة في تعديلها بما يتماشى مع المعايير المقررة من قبل مصرف ليبيا المركزي في هذا الصدد وفي ختام تصريحه لصحيفة الأيام شدّد الدكتور الحوئي على أهمية ابتكار منتجات تتلاءم وبيئتنا المصرفية حتى تكون قادرة على البقاء

في سياق دورها الداعم لإقامة بيئة مصرفية إسلامية تعتمد منتجات الصيرفة الإسلامية انتهت اللجنة الفرعية لأدلة المنتجات الإسلامية المصرفية المنبثقة عن لجنة شؤون الصيرفة الإسلامية التابعة لمصرف ليبيا المركزي من تجهيز أدلة استرشادية شاملة لتسعة منتجات إسلامية سيتم تعميمها لاحقا على القطاع المصرفي كمرجعية علمية للاسترشاد بها بعد إجازتها من قبل هيئة الرقابة الشرعية المركزية المؤسسة حديثا من قبل مصرف ليبيا المركزي.... والجدير بالذكر أن لجنة المنتجات الإسلامية التي فرغت من إعداد أدلتها خلال الأيام القليلة الماضية بمجمع ذات العماد بطرابلس كانت قد باشرت أعمالها في مطلع شهر أغسطس من العام 2012م عبر ثلاثة فرق علمية عكفت طيلة المدة المذكورة على إنجاز مهمتها المتمثلة في إعداد أدلة علمية للتعريف بمنتجات الصيرفة الإسلامية... ولزيد من التفاصيل حول طبيعة عمل اللجنة وأدلة منتجات الصيرفة الإسلامية المنجزة إلتقت صحيفة الأيام ببعض الأخوة القائمين على اللجنة وفي مقدمتهم الدكتور سالم ارحومة الحوئي رئيس اللجنة الفرعية لأدلة المنتجات الإسلامية وعضو لجنة شؤون الصيرفة الإسلامية التابعة لمصرف ليبيا المركزي والذي افاد بأن التهيئة للتحول إلى الصيرفة الإسلامية هي المهمة الأصيلية التي تضطلع بها لجنة شؤون الصيرفة الإسلامية التي تتفرع عنها سبع لجان تتمثل في لجنة القوانين والتشريعات - لجنة النظم الإدارية والإجراءات - لجنة النظم المصرفية والمعايير - لجنة نظم المعلومات - لجنة التدريب والموارد البشرية - لجنة استراتيجيات التحول - لجنة منتجات الصيرفة الإسلامية وهذه الأخيرة مكلفة بإعداد أدلة المنتجات المصرفية الإسلامية على غرار منتجات المراجعة والاستصناع والسلم والمشاركة المتناقصة والمزاغة

والصعاب وتوفير الأجواء المناسبة بما مكن فعلا من تحقيق الأهداف المناطة باللجنة . في ذات السياق تحدث الأخ خالد محمد عضو لجنة إعداد أدلة منتجات الصيرفة الإسلامية لصحيفة الأيام عن طبيعة عمل الفرق المتخصصة موضحا بأن أعضاء اللجنة تشكلوا في ثلاثة فرق أسندت إليهم مهام إعداد الأدلة للمنتجات المختلفة بحيث يتولى كل فريق إعداد الجوانب الإدارية والقانونية الشرعية والمحاسبية لمنتجات معينة ففريقنا على سبيل المثال أسندت له مهمة إنجاز الأدلة القانونية والشرعية والمحاسبية لعدد ثلاثة منتجات وهي منتج المزارعة والمراجعة للعمل بالشراء للأفراد ومنتج المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك وعندما يفرغ الفريق من إعداد الجوانب الثلاثة يكلف أحد الأعضاء بتجميعهم وإعداد البرنامج التدريبي الخاص بهم ومن ثم عرضهم على اللجان المختصة وعلى الصعيد الشخصي فلقد تحدد دوري في الإشراف على جانب دليل منتج المراجعة وعرضه على اللجنة المختصة بمصرف ليبيا المركزي وهكذا بقية المنتجات التي تولى بقية الأعضاء عرضها على اللجنة المعنية بمصرف ليبيا المركزي التي تبدي ملاحظاتها حول الأدلة المعروضة ليتم تعديلها من قبل عضو اللجنة المسئول عن موضوع المنتج وفقا للملاحظات الواردة إن كانت إدارية أو قانونية أو محاسبية وأشار الى أن الفرق قد انتهت من

إعداد تسعة منتجات هي الآن في الطور النهائي والأخير من المراجعة والتي سيلبها العرض على اللجنة العليا للتأكد بدورها من الموافقة والتطبيق لتصير بعد اعتمادها لها إلى تعميمها على القطاع المصرفي للإستئناس والإسترشاد بها .وحول سؤالنا عن طبيعة دور لجنة إعداد الأدلة بعد تعميم منتجاتها على المصارف أجاب السيد خالد محمد بأن دور معدي الأدلة سيستمر وذلك من خلال مواصلة شرحها للعاملين بالقطاع المصرفي بما يمكنهم من أداء تطبيقاتها على الوجه المطلوب فعلى سبيل المثال لو طبقنا دليل المراجعة في مصرف (س) مثلا فيتوجب بالتالي على من أعد هذا الدليل أن يقوم بشرحه للجنة المختصة بالمصرف وذلك من خلال برنامج عرض تدريبي يشرح ويوضح متعلقات المنتج ، والجمعية المالية الإسلامية تتعاون معنا أيضا في هذا الجانب عبر عدد من مديريها المعتمدين من قبل المجلس العام للبنوك وقد شاركوا معنا في إعداد الأدلة ومراجعتها ومن خلال هذا التواصل مع المصارف يمكننا الإستماع إلى ملاحظاتهم المختلفة التي نعمل عليها كذلك في إجراء التعديلات إذا لزم الأمر وأشار السيد خالد محمد إلى أن لجنة إعداد الأدلة قد اطلعت على تجارب المصارف المحلية أثناء إعدادها لأدلة المنتجات فمصارفنا تعمل بهذه المنتجات ودورنا تلخص في صقلها وضبطها وإضافة ما يجب إضافته إليها .

من جهته أورد السيد طارق فرح البوعيشي مقرر لجنة إعداد منتجات الصيرفة الإسلامية جملة من الملاحظات المتعلقة بطبيعة المصاعب التي واجهت عمل اللجنة والمتمثلة في عدم تمكن فرق اللجنة لأسباب تتعلق بالدعم المالي من القيام بزيارات خارجية لعدد من الدول وذلك للوقوف والإطلاع المباشر على تجارب الآخرين في مجال منتجات الصيرفة الإسلامية فطبيعة الإعداد العلمي لهذه المنتجات يستدعي دراسة تجارب الآخرين ورصد ما يفيد تجربتنا الليبية في هذا الجانب وأشار السيد طارق إلى الآثار السلبية الناجمة عن ضعف التواصل من قبل بعض المصارف مع اللجنة فالتواصل من شأنه كما ذكر أن يرفع من مستوى فهم هذه المنتجات ويسهم بفاعلية في التعريف بها كما أثنى على دور الجمعية المالية الإسلامية التي بادرت إلى دعم اللجنة وقدمت لأعضائها كل التسهيلات اللوجستية والعلمية المتمثلة في عدد من الدورات المحلية المجانية وكذلك الدورات الخارجية التي ساهمت في سداد جزء من تكاليفها المالية بواقع نصف قيمة تكلفة الدورة الأمر الذي انعكس إيجابيا على برنامج الدورة من حيث تذليل

مَصْرَافُ لِيَبِيَا الْمَرْكَزِي

إعلان

عن تمديد فترة سحب كراسة المواصفات الفنية لصيانة مبنى مصرف ليبيا المركزي فرع/ سبها

يُعلن مصرف ليبيا المركزي عن تمديد فترة سحب كراسة الشروط والمواصفات الفنية المتعلقة بموضوع صيانة مبنى فرع سبها حتى نهاية الدوام الرسمي ليوم 07/11/2013م، وفقاً للشروط التالية:-

❖ يمكن سحب كراسة العطاء مقابل مبلغ مالي قدره (1000 د.ل) ألف دينار ليبي لا تُرجع.

❖ يرفق بالعطاء تأمين ابتدائي قدره (50,000 د.ل) خمسون ألف دينار

ليبي بصورة صك مصدق أو خطاب ضمان مصرفي، وترجع لمن لا يرسوا عليه العطاء.

❖ اخر موعد لتقديم العطاء يوم الخميس الموافق 07/11/2013م.

❖ يتم سحب كراسة العطاء من مقر المصرف الرئيسي بطرابلس او بفرع

مصرف ليبيا المركزي سبها.

لأي استفسارات يمكن الاتصال على الأرقام التالية:

(00218213333591 - 00218213367352)





مصارعة الثيران في اسبانيا

مهرجانات تقليدية تتحول إلى مواسم فرح!

جميع أنحاء العالم ليشهدوا ويشاركوا في جنون مهرجان عيد (سان فيرمين) راعي البلدة الواقعة عند سفوح جبال البرانس. الإثارة تبدأ في تمام الثامنة صباحاً من كل يوم، بإطلاق صرخة (هيفا سان فيرمين)، أي عاش القديس فيرمين، وينطلق المحفلون بمقمصانهم البيضاء والأشرطة الحمراء في ماراثونهم خلف الثيران السائبة على الطريق الرابط بين مبنى البلدية وحلبة مصارعة الثيران، ويبدأ الرجال في المدينة جنباً إلى جنب مع الشباب ومئات السياح في مطاردة الثيران أو الجري أمامها ومشاغبتها فقط لإثبات رجولتهم، وسط الضجيج والصخب والجموع البشرية المبادرة والحيوانات المذعورة، مع ارتفاع معدلات تدفق الدم، وانسياب الأدرينالين، وإذا ماكانت الأثارة هي عنوان الصباح، فيختتم المشاركون فترة المساء وسط حلبة مصارعة الثيران.

وفي اليابان يشكل (تاناها) تقليداً يابانياً يقوم فيه الناس بكتابة رغباتهم في أوراق (تانزاكو) الملونة، وتعليقها على فروع الخيزران، كما يقومون أيضاً بتزيين فروع الخيزران مع أنواع مختلفة الزخارف ووضعها خارج منازلهم. يقال إن أصل تاناها يعود إلى أكثر من 2000 سنة مضت مع حكاية صينية قديمة تروى فضولها بأن أميراً اسمه (أوريهيم) وراعي بقر اسمه (هيكوبوشي)، كانوا يلهوان كل وقت ويتقاصصان عن أداء وظائفهما، ما استدعى غضب الملك منهما، وأمر الفصل بينهما على ضفتين يفصلهما نهر (أمانوجوا)، والسماح لهما باللقاء مرة واحدة فقط في السنة في اليوم السابع من الشهر السابع في التقويم القمري، و (تاناها) تعني حرفياً ليلة السابع، والمعروف أيضاً باسم مهرجان النجوم. ويعتقد أن (أوريهيم) (هيكوبوشي) لا يمكن أن يريا بعضهما إلا إذا كان الجو ممطراً، لذلك يصلي الناس من أجل القلقس الجيد، والتعبير عن رغباتهم. كما يعد (جيون ماتسوري)، هو مهرجان اليابان الأكثر شهرة، الذي يحتفل بالثقافة الغنية للبلد طيلة أيام وليالي شهر يوليو من كل عام في مدينة كيوتو، وتنظم خلال المهرجان عروض العوامات والمعارض، وتحضر قوائم الأطعمة التقليدية، ويشهد ذروة الاحتفالات في أيام 15-16-17، حيث تكتظ شوارع المدينة بالمشاركين في موكب (جونكو) الضخم على مدى ثلاث ليالٍ حاملين الأضرحة المحمولة (ميكوشاي)، والطواف بها في أركان المدينة صحبة الأطفال بأزيائهم التقليدية. وتعرف هذه الليالي بـ (يويوياما)، وتتصّب أكشاك بيع المأكولات التقليدية مثل ياكيتوري (أسياخ الدجاج المشوية)، والحلويات التقليدية اليابانية، والعديد من المطابخ العالمية الأخرى، فيما تتجول الفتيات مرتديات الكومينو الصيفي التقليدي المعروف بـ (وايوكاتا)، حاملين معهن المحافظ التقليدية.

تطورت ثقافات الشعوب على مدى قرون طويلة، وتكيفت جيداً مع مزاج السكان وعاداتهم وتقاليدهم، وارتبطت بوجودهم، وصاروا يعبرون عنها وسط خليط من الحفلات والمهرجانات التي أضحت جزءاً مهماً جداً من الثقافة في دول العالم، وتلعب دوراً كبيراً في الحياة الاجتماعية للسكان المحليين، ومع تطور وسائل النقل، والاتصال والتواصل، وانسياب المعلومة الكافية والوافية، للحد الذي صارت معه تلك الأحداث المحلية، دافعاً للسفر إلى الدول، والوجهات الأكثر شهرة، بل وحتى القرى والبلدات النائية. ففي اسبانيا تشهد المدن الكبيرة والقرى الصغيرة والبلدات والأرياف تنظيم أكثر من 3000 مهرجان كل عام، بما في ذلك مهرجان (دي مارتيز) أو (كرنفال ماردي غرا)، الذي يعد أول احتفال وطني يقام في شهر فبراير، وأحد أهم وأبرز الأحداث الاحتفالية في اسبانيا، ويجذب السياح من جميع أنحاء العالم.

ومن أبرز المهرجانات التي لا يمكن تجاهلها وتشكل فرصة لا تقوت، هو مهرجان (دي تامبورادا)، أو (سان سيباستيان)، أي مهرجان الطبل بمدينة (سان سيباستيان) الذي يقام في ليلة اليوم الأول من العام، ويستمر طيلة ساعات الليل وينتهي في صباح اليوم التالي، ومن مهرجان (دي لا فيرنج دي غراسيا)، إلى عيد (دي فيرانو)، مهرجان ارتداء الأزياء الأسبانية التقليدية، واحتفالات الفلامنكو، ومصارعة الثيران، والسيرك، والملاهي والألعاب النارية والحفلات الموسيقية والمعارض والمسابقات الموسيقية الأكثر شهرة، أو مطاردة الثيران في ماملونا، الذي يقام خلال مهرجان (سان دي فيرمين)، يتابع السياح الموكب الموسيقية وحفلات الرقص والولائم، وفيها يعي الزائر لماذا توصف الثقافة في اسبانيا بالملونة.

كما يمثل مهرجان فيريا فرصاً عديدة وتجارب غريبة ينتظرها سكان المدينة والسياح، من معرض (برادو سان سيباستين)، الذي يقدم عروض البهلوانات واليانصيب، والألعاب النارية، وسباقات الخيول، تجعل من النوم تقريبا شبه مستحيل، وسط أنغام القيثار مع إيقاع الصنوج وهتافات "¡Olé!"، التي يرافقها تصفيق حاد، في جميع أنحاء المعرض، خصوصاً بعد منتصف الليل، وفي شيء من أجواء الأندلس التقليدية، يعيش المتابعين ساعات وهم يراقبون النسوة بأمشاطهن الأندلسية، متوشحات بالألبسة التقليدية، يضربن أقدمهن بخرطاسة على أرض الواقع، وهن يتباهين بالشالات البيضاء، على الصنوج والدخوف ويتمايلين في رقصات الفلامنكو، حيث الليل والقمر يضيء على حدائق معطرة... ببساطة روح الأندلس هي التي يمكن العثور عليها في ليالي الصيف الحارة في إسبيلية. وتترج بلدة ماملونا الريفية بين 6 و 14 يوليو هدوءها، وتتفجر في أوصالها الحياة فجأة مع وصول آلاف السياح من

مواقع الحجز الفندقية الإلكترونية الأكثر سرعة وأيسر السبل

في أعقاب التطور الحاصل في منظومات وبرامج الكمبيوتر والإنترنت، تمكن عدد من الخبراء والمبرمجين من طرح خدمات إلكترونية جديدة، تسهم في تقديم الخدمات بأقل جهد، وأكثر اختصاراً للوقت، وتتيح لمستخدميها الحجز على متن رحلات الناقلات الجوية، أو اختيار وحجز غرفة أو جناح للإقامة في أحد الفنادق حول العالم، عبر الدخول إلى مواقع الحجز الإلكتروني، واختيار الوجهة التي يقصدها المسافر، والبحث عن مواصفات اقامته، وأسعارها والخدمات التي يقدمها الفندق أو المنتجع، ومعرفة أدق التفاصيل قبل مغادرة مقر اقامته الدائم، بل وحتى إجراء مقارنات لأسعار الفنادق، ودفع تكاليف الإقامة لاسيما لمن يملكون بطاقات الدفع المسبق العالمية، على غرار (فيزا كارد)، أو غيرها من البطاقات المعتمدة من قبل المصارف المحلية، بما في ذلك البنوك الليبية.

ومع انتشار وتوسع نطاق هذه الخدمة، ارتفع حجم أتمام الحجوزات التي تتم عبر الإنترنت باستخدام أجهزة الهواتف الذكية أو عن طريق الحواسيب، فقد كشف موقع Booking.com - الرائد في مجال حجز أماكن الإقامة عبر شبكة الإنترنت عن تنامي حجم حجوزات الفنادق التي تتم من خلال خدماته على الأجهزة المحمولة تضاعفت بمعدل ثلاث مرات في السنوات الثلاث الماضية. وقد ارتفعت نسبة المدفوعات التي تمت من خلال موقع الشركة على الهواتف المحمولة وكذلك تطبيقات بوكينج المتوفرة على منصات iOS وأندرويد وكيندل فاير وويندوز 8، من 1 مليار دولار في عام 2011 إلى أكثر من 3 مليارات دولار في عام 2012.

في حين أعلنت إدارة موقع HotelsCombi- ned أحد أكبر محركات البحث والحجز الفندقية على مستوى العالم، عن عدد متصفحي الموقع وزواره الذين بلغوا 100 مليون شخص، يتصفحون الموقع سنوياً.

ويعرض الموقع أفضل العروض الفندقية بجميع مواقع السفر الرئيسية، في بحث واحد وسريع، بلا رسوم إضافية، ولا هوامش، ويتيح لرواده اكتشاف الفنادق ومقارنة أسعارها، بـ 39 لغة، ويدعم 120 عملة من العملات المحلية في العالم، كما يوفر خدمات البحث عن أكثر من 2 مليون فندق في أكثر من 120.000 وجهة حول العالم.

وعندما تتبع هذه المقاعد، ترتفع أسعار الحجوزات، لذا فإن أفضل طريقة لتوفير المال هي المبادرة لحجز رحلتك في متسع من الوقت قبل موعد السفر، ولكن تذكر أن الإنترنت يمنحك أحياناً أفضل الصفقات في اللحظة الأخيرة. لأنه هناك الكثير من فرص اللحظة الأخيرة والخصومات التي يمكن العثور عليها في كل يوم لأن هناك مقاعد غير مبيعة.

وينصح الخبراء بالمبادرة للحجز وشراء التذاكر في وقت مبكر ما بين 7 إلى 21 يوماً قبل موعد السفر، ومن الضروري على الباحث عن صفقات جيدة لحجز مقعد على متن الناقلات الجوية، أن يعي أن شركات الطيران تغير أسعارها على أساس الطلب والعرض، خصوصاً إذا ماكانت حجوزات الرحلة تباع بشكل جيد، وإذا ماكانت الحجوزات منخفضة، تنخفض الأسعار طبقاً للقاعدة، كما تغير شركات الطيران أسعارها على أساس المنافسة في الكثير من الأحيان.

الحجز المبكر وفرص الحصول على صفقات مرضية

ومن الضروري على الباحث عن صفقات جيدة لحجز مقعد على متن الناقلات الجوية، أن يعي أن شركات الطيران تغير أسعارها على أساس الطلب والعرض، خصوصاً إذا ماكانت حجوزات الرحلة تباع بشكل جيد، وإذا ماكانت الحجوزات منخفضة، تنخفض الأسعار طبقاً للقاعدة، كما تغير شركات الطيران أسعارها على أساس المنافسة في الكثير من الأحيان.

فمن المعلوم أن شركات الطيران لا تتبع في العادة، سوى عدد محدود من المقاعد على أساس أقل الأسعار،

فمن المعلوم أن شركات الطيران لا تتبع في العادة، سوى عدد محدود من المقاعد على أساس أقل الأسعار،



أحد المعالم الغربية السياحية

معالم تستقطب ملايين السياح

تبقى معالم فرنسا السياحية الأكثر شهرة، عنصر الجذب الذي يضمن للبلاد تصدرها قائمة الدول الأكثر استقطاباً لسياح، إذ قام أكثر من 83 مليون شخص باستكشاف هذا البلد متنوع الثقافات ولا تصدق فيالإضافة إلى مواصلات النقل الممتازة داخل فرنسا بما في ذلك من المدن الثلاث الكبرى باريس، نيس، مرسيليا، فلا تزال باريس هي المدينة الأكثر شهرة ورومانسية على وجه الأرض بلا استثناء، كما يمكنك التمتع بمشاهدة برج ايفل الشهير فضلاً عن زيارة مرسيليا التي صنفت كمدينة للثقافة الأوروبية عام 2013، في حين شهدت الولايات المتحدة الأمريكية العام الماضي نمواً كبيراً في السياحة حيث سجلت 67 مليون زائر وتشمل الوجهات الأكثر شعبية مدينة نيويورك ومدينة لاس فيغاس وفلوريدا صديقة الأسرة. يمكن القيام بنزهة لسنترال بارك، كما يمكنك التمتع بسحر الساحل الغربي في مدينة سان فرانسيسكو كما يمكنك التقاط المشاهد الجذابة من شيكاغو والتمتع بأشعة الشمس في لوس انجلوس، وهناك الكثير من الأنشطة المغامرة التي يمكن القيام بها مثل التزحزح أو أخذ طائرة هليكوبتر على طول جراندي كانيون.

بشمسها الساطعة، وثقافتها المتعددة ترحب اسبانيا البلد المتوسطي الذي استقطب 57.7 مليون سائح العام الماضي، بالمسافرين منذ زمن بعيد بشواطئها الجميلة والمناظر الطبيعية وأجواء الاسترخاء وهناك الكثير من المدن ذات الأسماء الكبيرة في اسبانيا، فعلى سبيل المثال تتمتع العاصمة مدريد بالثقافة الأنيقة داخل متحف برادو والقصر الملكي في مدريد بهولاء تقوت الفرصة لزيارة إسبيلية التاريخية، فالنسيا الحية، غرينادا التقليدية ومنجعة ملقة المفضل.

إيطاليا بلد الأزياء والفن والطعام، وهذا ليس كل ماتقدمه لزوارها، فمابمثلة الأسلوب الهندسي المعماري يحتاج سنوات كثيرة لاكتشافه، فقد استحوذت معالم إيطاليا على خيال الزائرين لسنوات عديدة، بما في ذلك آلهة الكولوسيوم، ونافورة تريفى وسانت بولس وجزيرة صقلية، فلك ان تعلم أنك إذا حالفك الحظ إلى إيطاليا فانت ما بين أفضل الشواطئ على وجه الأرض، وكل تلك المعالم مجتمعة استقطبت نحو 46.6 مليون سائح سنوياً.

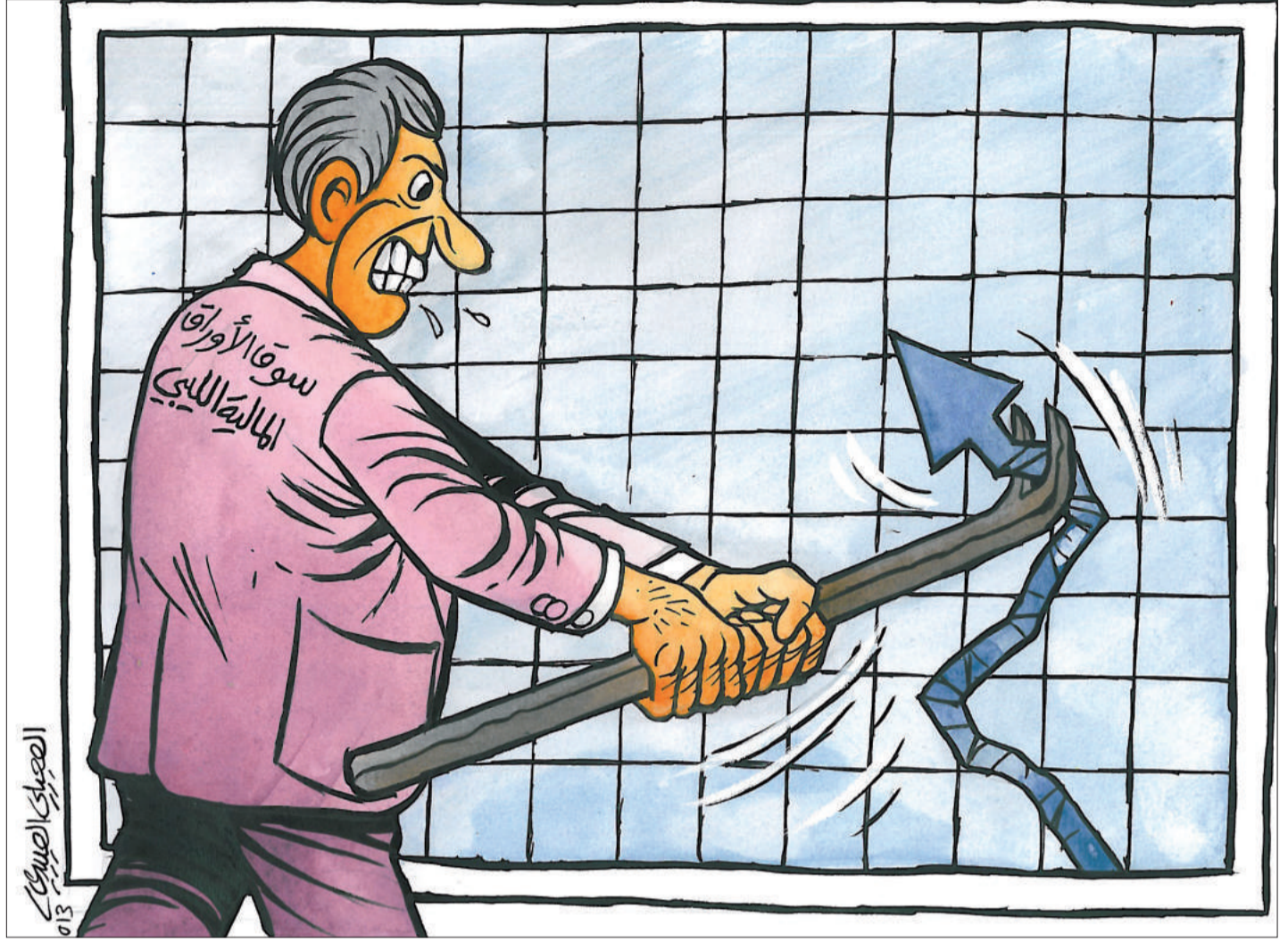


صو من العالم
ممشى السماء (سكاي ووك) على ارتفاع يناهز 1250 متراً، في صحراء (جراند كانيون) بولاية أريزونا - تصوير (كريس مالوينيسكي).

د. سالم الحوتبي *

أربعة يقاومون
التغيير

بسم الله الرحمن الرحيم
«ولو أردوا الخروج لأعدوا له عدة»
كلنا ثقة أنه بإذن الله سيستمر الصادقون والمخلصون والمحبون لله والوطن في الجهاد والاجتهاد في سبيل الله. لترسيخ منهج وفكر المالية والمصرفية الإسلامية في مواقع وبأساليب أخرى أكثر فعالية وجدوى والله من وراء القصد
إن المشكلة الأساسية التي تعاني منها المؤسسات الليبية هي الترهل والتباطؤ والتلكؤ الذي يمثل السمة البارزة في الإدارة العامة بشكل عام و الليبية بشكل خاص. وهو منتشر بنسب متفاوتة في كافة القطاعات. الأمر الذي يعيق ويقفل كل الأفكار والبرامج المبتكرة الداعية للتطوير والتغيير ..
من يقاوم التغيير أو التطوير بما في ذلك التحول المصرفي؟؟
أولا / أناس يحملون فكرا مناهضا ويعلمون عن فكرهم ومنهجهم ويجادلون بشكل علني وهؤلاء يجب أن نقدر لهم ذلك ونتعامل معهم ونحاورهم بالتالي هي أحسن ...
ثانيا / فئة من الناس تحمل فكرا مناهضا وتخشى الإعلان عنه خوفا على مصالحها أو عدم رغبة في تحمل تكلفة خوض صراع أو جدال بحسب تقديرها يمكن أن يؤجل أو أن يقوم به آخرون ويدفعون ثمنه ...
ثالثا / فئة ثالثة ليس لها فكر ولا طعم ولا لون وهما امتطاء والتطفل على أي فكرة ناجحة وهؤلاء أكثر خطرا وتأثيرا سلبيا
رابعا / فئة أكثر وقعا نفسيا وعاطفيا وهم المتعاطفون مع الفكرة ممن ليس لديهم القدرة أو الكفاءة أو الدراية. وللأسف وجودهم يسيء أيما إساءة لكل عمل أو برنامج ناجح ...
وبحسب ما ورد يتوجب علميا أن نعترف أنه ستكون هناك مقاومة للتغيير بحسب الفئات التي ذكرت سابقا، لكن الأمر يزداد حدة في القطاع العام والإدارة العامة في ليبيا خاصة والقطاع المصرفي المعني بشأن التحول المصرفي تحديدا فلم نلمس بشكل عام وعلى نطاق واسع حماسا كافيا ولا قناعة راسخة ولا فهما عميقا لدى المعنيين بشأن التحول بل في كثير من الأحيان معارضة بمبررات مصلحية غامضة تبرر للمعارضين ومن الأهم العزوف عن دعم مسيرة التحول بدعوى يبدو عليها الحرص على سلامة المؤسسة وتجنب مخاطر التحول.
والصورة القائمة عن التحول في القطاع المصرفي العام أقل قتامة في القطاع المصرفي الخاص. ولعل من بين أسباب ذلك البراغمية التي يفكر بها القطاع الخاص والسعي المبرر لتحقيق الأرباح بحيث عندما صدر قانون 1 لسنة 2013 لم يعد أمام المصرفيين الحريصين على نجاح مؤسساتهم المصرفية سوى الشروع في برنامج التحول وكسب السبق والاستفادة من الخبرات والتجارب الدولية والمحلية وهو ما لمساته في بعض المصارف الخاصة. وبحسب تقديرنا في هذه المرحلة يفترض التركيز على رعاية وتحفيز القطاع الخاص لكونه توجهها عاما على الصعيد المحلي والدولي. وقد يعمل على تحقيق تقدم في مسيرة التحول على صعيد القطاع المصرفي الخاص كحافز لدفع القطاع المصرفي العام للتحول. لأمناص ... لأن البديل أمام المتخالفين أو المتخالفين من مؤسسات وأفراد هو الانقراض والتلاشي وأرجو أن يبادر الحريصون من قياديي القطاع المصرفي على اغتنام الفرصة والتعامل مع المستجدات وخاصة مسألة التحول بمرونة وفعالية أكثر ...
وأخيرا اللوم لا يجب أن يقع كله على القيادات المصرفية بسبب كون القصور قصورا عاما ولا يمكن أن يلام أحد بعينه ... ومن ثم أدعو القياديين بالقطاع المصرفي لتقييم وتقدير أثر وجودهم ودورهم القيادي في تحقيق قناعات وتوجهات المجتمع فني حال وجدوا وأيقنوا أن وجودهم في مناصبهم القيادية ليس له من أثر إيجابي في توجيه المؤسسة التي يقودونها نحو هدف المجتمع « على مستوى القطاع الخاص - تلبية طلب الجمهور أو السوق باستحداث بدائل مشروعه » ...
أدعواهم للانسحاب وترك المجال لمن هم أقدر على ذلك فليبيا لم ولن تعقم عن إفراز قيادات مؤهلة لقيادة المرحلة الحساسة من تاريخ ليبيا
وهو القرار الذي توصلت إليه بشأن الاستقالة من مجلس إدارة مصرف شمال أفريقيا مع احترامي الشديد لمن يخالفني الرأي من زملائي وغيرهم ...
وندعو الله أن يهدينا جميعا سواء السبيل



المحافظ في قائمة أقوى الشخصيات

392 ، وعلى الشاعر والمترجم خالد مطاوع «424» وأخيراً على حسن طاطانكي رئيس مجلس إدارة «تشانجر ليمتد» الذي جاء في الرتبة 470 ..
وكان قطاع البنوك والمالية الأوفر حظاً في القائمة إذ احتلت شخصيات المتميزة نسبة 19 % ، فيما توضع فئة الثقافة والمجتمع ، بما تضمه من نشاطات سياسيين واجتماعيين وغيرهم ، في المرتبة الثانية .
لكن اللافت هنا أن تدقيقنا المشجون بالغبرة الليبية في أسماء القائمة لم يسعنا في العثور على لبيين آخرين بخلاف الأسماء الأربعة المنوه عنها .

جاء محافظ مصرف ليبيا المركزي الصديق الكبير ضمن قائمة أقوى 500 شخصية عربية تأثيراً لعام 2013 وفقاً للمجلة الشهيرة والمعروفة arabian business التي دأبت منذ تسع سنوات تقريباً على إعداد هذه القائمة السنوية معتمدة في الاختيار والحدف والتحرك على مستوى التأثير والحضور النوعي للشخصيات المرشحة في مجالاتها سواء أكانت شخصيات علمية ، أو ثقافية أو تعليمية ، أو إدارية أو سياسية أو فنية ... الخ .
واحتل الكبير في القائمة المرتبة 159 متفوقاً على الروائي إبراهيم الكوني الذي حل بالمرتبة



جمعية المتداولين الليبيين عين الشعب على إدارة الأموال الليبية

من جانبه دعا السيد محمد بن يوسف مدير عام المصرف الليبي الخارجي، جميع المصارف إلى التسجيل في عضوية الجمعية، مثنياً حرص الأعضاء على تفعيل هذا المشروع الوطني، الذي سيحدث نقلة في عمل المصارف، عقب إدخاله حيز التنفيذ، ماسينعكس إيجاباً على حركة الاقتصاد .
كما شدد بن يوسف على أهمية إيجاد مصادر دخل جديدة للمصارف، وهي ماتطوي عليه فكرة التداول، أحد السبل الناجعة في تحقيق أكبر قدر من الأرباح، منوهاً إلى تجربة المصرف الليبي الخارجي في هذا الصدد، وماحققه من إيرادات قياسية في العامين الماضيين، إثر اعتماد المصرف على عمليات تداول جديدة، حققت أرباحاً كبيرة، رغم انخفاض تعاملات المصرف في عمليات بيع النفط .
يذكر أن التداول، ينطوي على عمليات البحث عن مصادر دخل جديدة، أو تطويرها، بما في ذلك عمليات تداول العملات الأجنبية ببيعاً وشراءً، وكذلك السندات المالية، والأسهم، والمحافظ الاستثمارية، بين المصارف، بغية تحقيق مكاسب وإيجاد مصادر دخل جديدة تحقق أرباحاً للمؤسسات المالية، لاسيما البنوك.

تكفل خلق اقتصاد وطني قوي، ومتعدد الأنشطة، موضعاً في حديثه، أن الاجتماع بهدف إلى تأسيس جمعية المتداولين والعاملين في عمليات إدارة أموال المصارف، ومن مهامها تكوين فريق عمل ليبي من المتعاملين الليبيين في الأسواق الدولية، وتنظيم عمل المصارف الليبية كمنظومة واحدة في التعاملات الدولية، لاسيما في اتخاذ مواقف موحدة في حال استدعي الضرورة ذلك، فضلاً عن إعداد الدورات التدريبية لأعضاء الجمعية من كوادرات المصارف والإشراف على تنظيمها، كما تسهم الجمعية في توعية الرأي العام، عبر تسليط الضوء على كيفية إدارة الأموال الليبية بالخارج وتوفير كافة المعلومات عنها، وإيضاح الصورة لمؤسسات المجتمع المدني عن الأموال والأصول وكيفية إدارتها وموقفها العام .
كما تعمل الجمعية ضمن أهدافها على إيجاد صيغ تعاون مشتركة لتداول النقد بين المصارف، ووضع معايير وضوابط لتنظيم آليات عمليات التداول، وإكساب المعرفة للمخترطين فيها، وتبعاً لذلك تطوير الأداء في هذا المجال المهم، جنباً إلى جنب مع اعتماد شهادات العاملين في مجال التداول، وتوحيد مصطلح التداول، الذي تتعدد تسمياته، من إدارة العمليات النقدية، أو الاحتياطات أو الخزينة، في المصارف الليبية.

اتفق ممثلو عدد من المصارف والمؤسسات المالية العاملة في ليبيا، في ختام اجتماعهم يوم الثلاثاء الماضي بمقر المصرف الليبي الخارجي، على تشكيل لجنة تشرف على المراحل التأسيسية لجمعية المتداولين الليبيين، وتعنى بإعداد النظام الأساسي، ودراسة الجوانب الفنية والهيكلة المؤسسية للجمعية.
وناقش الاجتماع الذي عقد يوم الثلاثاء الماضي، بحضور المدير العام المصرف الليبي الخارجي محمد محمد بن يوسف، ومدير إدارة الأسواق المالية بمصرف ليبيا المركزي السيد مصباح العكاري، وعدد من ممثلي المصارف والمؤسسات المالية، والمؤسسة الليبية للاستثمار، مقترحات المشاركين، وإجراءات التواصل التي تكفل تبادل المعلومات والمقترحات وسهولة انسيابها بين أعضاء الجمعية مستقبلاً، وفي مرحلة التأسيس .
من جانبه قال مدير إدارة الأسواق المالية بمصرف ليبيا المركزي مصباح العكاري، إن فكرة انشاء جمعية للمتداولين الليبيين، تعد مبادرة حديثة، وهي تطرح لأول مرة في ليبيا في ظل التغييرات والإصلاحات الاقتصادية التي تشهدها البلاد، وترمي إلى تعزيز دور المصارف في تنمية وتطوير حركة الأسواق على أسس من التنوع التي



مصرف ليبيا المركزي

يتقدم المحافظ ونائب المحافظ ، وكافة
العاملين بمصرف ليبيا المركزي ، بوافر من
التهاني الحارة ، وفائض من الأمان الطيبة
إلى الشعب الليبي بمناسبة عيد الأضحى
المبارك .. داعين الله أن تغمر المحبة قلوب
الليبيين ، وأن ينعم الوطن
بالأمن والأمان والرخاء .

كل العام والجميع
بألف خير

